منظمة الأمم المتحدة
للتربية والعلم والثقافة



المركز الدولي لعلوم الانسان - بيبلوس
برعاية اليونسكو



خدمة البث/الإعلام العام

حجر زاوية الديمقراطية

أوسم ماجد غانم

2017

خدمة البث/الإعلام العام

حجر زاوية الديمقراطية



منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة



المركز الدولي لعلوم الانسان



وزارة الثقافة اللبنانية

خدمة البث/الإعلام العام

حجر زاوية الديمقراطية

أوسم ماجد غانم

منشورات المركز الدولي لعلوم الإنسان/ اليونسكو

بيبلوس (جبيل) - لبنان

الطبعة الاولى 2017

طبع في بغداد - العراق

ISBN No. 978-9953-9029-9-9

محتويات الكتاب

المقدمة

يتناول هذا الكتاب مفهوم "خدمة البث العام" "Public Service Broadcasting" أو بحسب التسمية الحديثة "خدمة الإعلام العام" "Public Service Media".

على المستوى العربي، غالباً ما تواجه خدمة البث العام بالاستفهام أو بتفسير غير موضوعي. والسبب في هذه العتمة التي تحيط المفهوم، أن دول هذه المنطقة ظلت خاضعة لسلطات فردية، مستخدمة الاعلام كأداة لقمع الرأي الآخر وتعزيز رأيها.

تكشف دراسة مختصة: إذا ذكرت خدمة البث العام أمام أي شخص في مجال مناقشة وسائل الاعلام والمشاركة السياسية في المنطقة العربية؛ فانك ستواجه عيبين فوريين: الاول هو أن الترجمة العربية الحرفية لـ"خدمة البث العام" خالية من الدلالات المهمة الكامنة في هذا المفهوم، مثل الوزن الإنتخابي والرأي العام وغيرها، والثاني هو أن جمهور الدول العربية ليس لديه الخبرة العملية المباشرة بخدمة البث العام[1]. وهذا شأن الكثير من الدول، لأن المفهوم مرتبط بتلبية مصالح الديمقراطية، التي لم تكن لها خارطة واسعة قبل 30 عاماً.

---

[1] **Public Service Broadcasting in The MENA Region: Regional Report**, (Paris: Panos Paris Institute and Mediterranean Observatory Of Communication, 2012), P30.

يتضمن الكتاب، الذي ينضم الى مجموعة قليلة في موضوعه عربياً، أربعة فصول. يتناول الاول منها مفهوم "خدمة البث العام" وتطوره، والاسباب السياسية والاجتماعية والاقتصادية الناشئة للخدمة، ثم يوضح تصنيف البث العام بين نماذج البث أو الإعلام الأخرى.

أما الفصل الثاني فيستعرض معايير خدمة البث العام المتفق عليها عالمياً، متسعيناً بمفهوم المعيار، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمادة 19، من أجل توضيح معايير خدمة البث العام داخل المجتمع الذي تنتمي اليه.

وفي الفصل الثالث تتبين العلاقات الارتباطية الملتصقة بين أداء الخدمة والادوات الديمقراطية في الحكم الرشيد، وصولاً الى تغطية الانتخابات وتقوية المجتمع المدني وضمان التعددية.

فيما يوضح الفصل الرابع التحديات الكبيرة التي تواجه الخدمة: في التمويل من المال العام وأشكال وحجم هذا التمويل المنتج لبرامج ذات جودة عالية وفق المعايير المحددة. وفي تقاطع الخدمة مع شبكة الانترنيت، والعصر الرقمي الذي يضع المجتمع في انفرادية شاملة. وفي البيئة التي تتأسس فيها الخدمة ووجود التنافس والوسط الاجتماعي القادر أو غير قادر على دعمها. وفي تنظيمها الاداري المستقل عن كل اشكال الضغط.

كذلك يحاول الكتاب ضمن موضوعاته مقاربة التطبيقات الاعلامية العربية مع تنظير وتطبيق خدمة البث العام في بعض الدول

حول العالم، ويستعين لذلك بقوانين المؤسسات الاعلامية والدراسات العربية التي اهتمت بأداء الخدمة العامة في الاعلام وخدمة البث العام.

كما يسلط الضوء على أهمية خدمة البث العام، التي ترتبط بأهداف الاستقرار الوطني وتعزيز هويته[2]، وهذا ما تحتاج اليه المنطقة العربية في ظل واقعها غير المستقر، وما يرافقه من مطالبات بإيفاء الاعلام للمكونات الصغيرة والكبيرة على حد سواء.

تطرح الصفحات القادمة مناقشات مفتوحة بين الجهات التشريعية والتنفيذية في الدولة التي يستوجب أن تحيط وتدعم خدمة البث العام على المدى الطويل من جهة، وبين الجهات الرقابية التي تتمثل هنا بالمجتمع والنخب الثقافية والاكاديمية ومنظمات المجتمع المدني وممثلي المكونات الاجتماعية والدينية والسياسية والاقليات بشكل خاص من جهة أخرى، للوصول الى استخدام أنفع في المال العام الذي يمول إعلاماً مسؤولاً عن إيفاء حاجات كل المواطنين بلا استثناء.

---

[2] Monroe E. Price and Marc Raboy, **Public Service Broadcasting in Transition A Documentary Reader**, (European Union and Press Information Office of the Federal Government of Germany, 2001), P178.

الفصل الاول

التعريف، المرجعية، والتصنيف

أولاً- تعريف مفهوم خدمة البث العام

مفهوم خدمة البث العام Public Broadcasting Service يعرفه المجلس العالمي للإذاعة والتلفزيون واليونسكو: "ليست الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون هيئة تجارية ولا مرفقاً من مرافق الدولة، ولكنها تجعل من تحقيق الصالح العام غايتها الوحيدة وعلة وجودها. فهي إذاعة وتلفزيون الجمهور، تخاطب كل فرد بصفته مواطناً وتشجع على اقتحام الحياة العامة والمشاركة فيها. كما أنها تنمي المعارف وتوسع الآفاق وتتيح لكل فرد مزيداً من معرفة الذات عن طريق فهم الغير وفهم العالم"[3].

ويورده موقع اليونسكو بالتعريف: "بث يقدم ويمول ويسيطر عليه الجمهور، للجمهور. وهو ليس تجارياً ولا مملوكاً للدولة، بعيداً عن التدخل السياسي والضغط من القوة التجارية. عن طريق البث العام، يتم إعلام المواطنين، وتعليمهم وترفيههم أيضاً. عندما يتم ضمان التعددية وتنوع البرامج والاستقلالية التحريرية والتمويل المناسب

[3] **Public Broadcasting: Why? How?**, (Canada: World Radio and Television Council and UNESCO, 2000), P7.

والمساءلة والشفافية، يمكن أن تكون خدمة البث العام بمثابة حجر زاوية الديمقراطية"[4].

إضافة لما جاء، يعرف البث العام بأنه" مكان للاجتماع، إذ المواطنون جميعهم مرحب بهم وينظر لهم بالتساوي، وهو أداة للمعلومات والتعليم، متاح للجميع ومقصود للجميع، مهما كان وضعهم الاجتماعي أو الاقتصادي. ولا تقتصر وصايته على المعلومات والتنمية الثقافية. فالبث العام يقتضي أن يكون مراعياً للخيال والترفيه، ولكنه يفعل ذلك مع الحرص على الجودة التي تميزه عن البث التجاري"[5].

وفي دراسة عن جامعة الدول العربية صدرت عام 2014 فأن خدمة البث العام هي:"تلفزيون الكل أو تلفزيون الجميع؛ أي مرآة تعكس اهتمامات المواطنين جميعهم بكل أطيافهم وتوجهاتهم. يخاطب التلفزيون العمومي بخدماته الجميع دون اقصاء أو استثناء، خدمة للمصلحة المشتركة، ومن بين أهداف تلفزيون الخدمة العامة هو التوجه للمجتمع وأن يكون لكل فرد فرصة للتواصل مع خدمات هذا المرفق العمومي"[6].

---

4 *Public Service Broadcasting*, UNESCO website, 22/3/2017, <http://portal.unesco.org/ci/en/ev.php-url_id=1525&url_do=do_topic&url_section=201.html>

5 Indrajit Banerjee and Kalinga Seneviratne, **Public Service Broadcasting: A Best Practices Sourcebook**, (UNESCO, 2005), P14.

6 جمال الزرن و معز بن مسعود، **اعلام الخدمة العامة في الوطن العربي، الخصائص والرهانات والتحديات/ هيئات الاذاعة والتلفزيون مثالا،** (تونس: اتحاد اذاعات الدول العربية، 2014)، ص 27- 29.

كذلك فأن خدمة البث العام هي "شكل من أشكال البث الإعلامي يقوم بخدمة الجمهور كله بما في ذلك الأقليات، ويكون مسؤولاً عن تقديم أخبار وأنباء ومخرجات اخرى عالية النوعية ومستقلة على المستوى التحريري"[7].

ويتضح من التعاريف السابقة، أن المعيار الضابط للمضمون الاعلامي في البث العام ينشأ من مصلحة كافة شرائح المواطنين. فالخدمة تمول من المال العام ويجب أن تتحرر من ضغوطات السلطة ولا تتقصد الربح إجمالاً، وتقدم المحتوى كخدمة عامة ذا نوعية مميزة، من شأنه إعلام الجمهور وتثقيفه وتوفير التسلية له.

بناءً على ذلك، فأن خدمة البث العام Public Service Broadcasting هي البث/الاعلام الممول من المال العام، والمستقل من تأثيرات الدولة/الحكومة، يهدف إلى تحقيق الصالح العام من خلال رسائل إعلامية وتثقيفية تستهدف كل أفراد الجمهور المحلي دون أي استثناء وبالتساوي، وتساعدهم على فهم قضاياهم والمشاركة فيها.

وبالعودة الى المصطلح Public Service Broadcasting (PSB) أو Public Broadcasting Service (PBS) فقد جاءت ترجمته بتسميات عديدة. منها ما ورد في مصطلحات الأمم المتحدة: "دائرة البث الاذاعي العام". واليونسكو: "الهيئات العامة للإذاعة والتلفزيون،

---

[7] **سياسة اعلامية للعراق**، (لندن: منظمة المادة 19 واليونسكو، 2006)، ص15.

وخدمة البث العام". وفي اصدار للمنظمة (المادة 19) الدولية المهتمة بمعارضة الرقابة على الاعلام:" خدمة البث العام".

عربياً، فإن ملفاً خاصاً صدر عن مجلة الاذاعات العربية في حزيران/ يونيو 2011 بعنوان (ملف عن الاعلام العمومي في الاعلام العربي) جاء فيه: "الاعلام العمومي"، "إذاعة المرفق العام"، "تلفزيون الخدمة العامة"، "خدمة البث العام"، "منظومة الاعلام العمومي السمعي والبصري"، "الخدمة العامة في التلفزيون". وجاء "اعلام الخدمة العامة" في دراسة صدرت عن اتحاد اذاعات الدول العربية عام 2014 بعنوان: (اعلام الخدمة العامة في الوطن العربي، الخصائص والرهانات والتحديات).

وقبل ذلك، دراسة صدرت عام 2007 عن مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان بعنوان: (الاعلام في العالم العربي بين التحرير واعادة انتاج الهيمنة: دراسات في البث الاعلامي في الاردن ومصر والمغرب)، جاء في الدراسة مصطلح: "البث العام"، "مرفق البث العام"، و"اعلام خدمة عامة"، و "بث الخدمة العامة". وفي دراسة اخرى بعنوان (تجارب الاعلام المرئي والمسموع في أوروبا) للمركز ذاته وفي العام نفسه- وهي دراسة مترجمة الى العربية- وردت المصطلحات: "الخدمة التلفزيونية"، "الخدمة العامة"، "الخدمة الاعلامية العامة"، "نظام الخدمة العامة للإعلام"، و"محطة البث العامة".

ولمعرفة سبب وجود أكثر من ترجمة لمصطلح Public Service Broadcasting نفكك المصطلح الذي يشير الى جزئين:

- الخدمة العامة Public Service
- البث/الاذاعة Broadcasting

فيأتي المصطلح Public Broadcasting بمعنى: البث العام. و Public Broadcasting Service : خدمة البث العامة، إذا كانت صفة الخدمة هي: العمومية. أو خدمة البث العام اذا حمل البث"Broadcasting" صفة العمومية.

والخدمة العامة Public Service هي "نشاط تمارسه الدولة بشكل مباشر عن طريق مؤسسات تابعة لها (وطنية أو محلية) أو تحت إشرافها وذلك من أجل تلبية حاجة لها علاقة بالمصلحة العامة"[8]. وهذا يعني واجب الدولة يتعلق بتقديم الخدمات العامة من أجل اشباع حاجات أساسية وضرورية لجميع المواطنين.

اما البث Broadcasting فهو "خدمة تقوم على بث مواد مرئية أو مسموعة للجمهور، أو لقسم من الجمهور أو المشتركين في هذه الخدمة"[9].

ومن ماهية الخدمة العامة والبث، يتضح أن خدمة البث العام لا تخضع للمتغيرات الربحية والانشطة التجارية، وبالضرورة لا تكون خاضعة بيد السلطة الحاكمة، بل فيها حق الجميع.

---

[8] جمال الزرن، تلفزيون الخدمة العامة والديمقراطية: اية علاقة، **مجلة الاذاعات العربية**، العدد رقم 2، (تونس: 2011)، ص30.
[9] **قانون نموذجي لخدمة البث العام**، (لندن: منظمة المادة 19، 2005)، ص7.

وبمراجعة دقيقة للمصطلح، يلاحظ أن Public Service Broadcasting ارتبط بداية مع البث Broadcasting بالمعنى التكنولوجي في نشر المضمون، عبر آلية عمل المرسِلات الاذاعية. لكن تطور التكنولوجيا المتزايد عبر البث الرقمي وباستخدام شبكة الانترنت، أدخل مراجعات وصلت إلى المصطلح ذاته. فمؤخراً، وبعد الانتقال من الاعلام الاحادي إلى الإعلام التفاعلي، لم تعد كلمة البث Broadcasting تلتحق بالأشكال الحديثة في نشر المضمون عبر الملتيميديا Multimedia كما هو الحال في تطبيقات وكالات الأنباء عبر الهاتف، التي تبث النص والصوت والصورة والصورة المتحركة للرسالة ذاتها، وتزيد على ذلك، تحقيق رجع الصدى Feedback عبر إحلالها للتفاعل المباشر مع المضمون؛ الامر الذي حتم على الخدمة أن تشمل المنصات الجديدة للإعلام، وتتواصل مع المنابر الإعلامية الرقمية الحديثة لتتطور بالتوازي مع الإذاعة والتلفزيون.

ولأجل ذلك، استحدث مؤخراً مصطلح خدمة الإعلام العام Public Service Media (PSM) المحتفظ بالروح الأساسية لخدمة البث العام Public Service Broadcasting (PSB) من أجل تهيئة الخدمة على التعامل مع الجمهور عبر المنابر الإعلامية الرقمية. وبقي PSB مصطلحاً نظرياً أساسياً معتمداً، يصف تأصيل الخدمة العامة في مجال الاعلام[10].

[10] Jan Lublinski and Others, **In The Service of The Public Functions and Transformation of Media in Developing Countries**, (Bonn, DW Akademie, 2014), P13.

والمصطلح الجديد خدمة الاعلام العام Public Service Media لا يعني أكثر من إيجاد كلمة الإعلام- Media تحوي دلالاتها على تأثيرات شبكة الانترنت الحديثة والمتجددة، بدل كلمة البث Broadcasting التي اقتصرت في الحاضر على الارسال الاذاعي والتلفزيوني.

هذا التحديث تبناه اتحاد إذاعات الكومنولث Commonwealth Broadcasting Union (CBA)، ففي عام 2014 صوت اعضاء CBA - وهو إتحاد إذاعي تلفزيوني يضم في عضويته دول الكومنولث Commonwealth Of Nations- بالإجماع لتصبح CBA معروفة باسم تحالف الإعلام العام Public Media Alliance (PMA) ، والسماح بمنح العضوية الكاملة لأي خدمة بث عام من أي بلد في العالم. اليوم PMA أكبر تحالف عالمي لخدمات البث العام.

وعلّل تحالف الإعلام العام ذلك التغيير بأنه يوفر سياقاً عالمياً لخدمة البث العام، لأنها تمر بمرحلة إنتقالية في العصر الرقمي، والحاجة تتطلب لمسايرة المشهد الإعلامي المتغير والذي يصعب التعرف عليه، ولدعم وتحسين وحماية خدمة الإعلام العام في جميع أنحاء العالم، وتوفير الموارد لأعضائه وتبادل واكتساب المهارات والمعارف.

ثانياً- مرجعية مفهوم خدمة البث العام

ظهور خدمة البث العام مع بداية القرن الماضي كان استمراراً لفكر الصالح العام والادارة العامة في انكلترا أواخر القرن الخامس عشر، وظهور الدولة الحديثة واهتماماتها بالصالح العام. ذلك الاهتمام الذي يفهم في البداية على انه مسؤولية الملك[11]، تطور مع أواخر القرن الثامن عشر، حيث صار كل المواطنين يدعون بالحق في التجمع العام أمام الناس في الفضاء العمومي من أجل نقاش الصالح العام.

ومصطلح "الفضاء العمومي" أخرجه الفيلسوف الالماني ايمانويل كانت Immanuel Kant (1724 - 1804) الى حيز التداول حين أولى أهمية كبرى للفضاء العمومي في تشكيل الآراء والافكار، وربَط بين وظيفتي التشريع والنقد، ما سمح بظهور فضاء عمومي يضفي المشروعية على السلطة السياسية القائمة من خلال التأثير فيها وتوجيهها خدمة لطموحات المواطنين. وهذا غير التصور الكلاسيكي المستمد من جون جاك روسو Jean-Jacques Rousseau (1712 - 1778) الذي أسس الدولة على الادارة العامة دون اعطاء دور الى الفضاء العمومي. بل ان روسو كان يتوجس من النقاش الى حد اقصائه

---

[11] طوني بينيت ولورانس غروسبيرغ وميغان موريس، **مفاتيح اصطلاحية جديدة: معجم مصلحات الثقافة والمجتمع**، سعيد الغانمي (مترجم)، ط1، (بيروت، المنظمة العربية للترجمة، 2010)، ص463.

من الاجراءات التشريعية، لأنه يعتبر أن النقاش تدخل معه المصالح الفردية، ووفقاً لهذا التصور فالشعب قوة تشريعية وليس نقدية[12].

وبالعودة الى المفهوم، فان كلمة "public" أي "عام" لا تضفي اي معنى للدولة أو حكومة أو رسمي -كما استغلت ذلك بعض التشريعات التي تثبت الهيمنة الواحدة للدولة-[13] إذ يتناول معناها جميع الافراد ولا يصح فيها الاستثناء[14]، بوصفهم الشعب كله أو الامة، والمعنى مرتبط بوصف "المفتوح" مثل حديقة عامة. لأن الفضاءات العامة تتيح ذلك التفاعل الذي يقوم على الصلة بين الغرباء، كالذهاب الى المسرح. وهذا ما كان يميّز أروقة مدن القرن التاسع عشر.

ومع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، اغتنت فكرة الرأي العام عن الإشارة الى الرأي الذي يناقش في الاماكن العامة ومن ثم يحظى بموافقة المواطنين المطلعين، وبدأت تشير الى ما يعتقده الناس[15].

وحديثاً، يدل استعمال كلمة "عام" لإشارات عديدة[16]:

أ- كل ما له صفة عامة أو المصالح أو الفعاليات التي تنشئها الدولة أو تنتمي الى الدولة.

---

[12] **وسائل الاعلام العمومية العربية وعمليات التحول الديمقراطي**، (تونس: معهد الصحافة وعلوم الاخبار و مؤسسة كونراد أديناور، 2013)، ص16.

[13] Werner Rumphorst, **Model Public Service Broadcasting Law and Aspects of Regulating Commercial Broadcasting**, (Geneva: ITU/BDT and UNESCO, 1999). P1.

[14] جميل صليبا، **المعجم الفلسفي بالألفاظ العربية والفرنسية والانكليزية واللاتينية**، (بيروت: دار الكتب اللبنانية، 1982)، ج2، ص38.

[15] بينيت، ص466.

[16] بينيت، ص463.

ب- كل ما هو مفتوح أو يتيسر الوصول اليه.

ج- كل ما هو مشترك، وبالذات ما ينبغي أن يكون مشتركاً.

د- كل ما هو خارج إدارة المنزل.

ه- المعرفة أو الرأي الذي يتشكل أو يروج في التبادل الاتصالي، ولا سيما من خلال الخطابة أو النصوص أو الوسائط الاخرى غير الشخصية.

يؤكد يوركن هابرماس Jürgen Habermas (1929 -) صاحب "نظرية الفعل التواصلي" أن الاساس الاقتصادي هو ما هيأ ظهور المجال العام، فالتطورات الاقتصادية أتاحت الفرصة للأفراد أن يسلكوا في مجتمع قائم على التبادل السلعي متحررين من الضغوط السياسية، والحرية الجديدة منحت تلك المساحات لطرح الرأي والنقاش في المجال العام*[17]. لكن السوق المعتمد على أفعال النفع الذاتي لأشخاص "خاصين" يخفق في توفير كل المنافع العامة، وهذا سبب

---

* أوضح هابرماس نوعين من الحقوق: حق التعبير عن الرأي، والحق في أن يصبح هذا الرأي مؤثراً. أي أن هناك مبدأ المناقشة الحرة للقضايا والرأي العقلاني في الشؤون السياسية وامكانية تحول الرأي الى عملية حوارية عقلانية نقدية متحررة من الهيمنة.
واستطاعت نظريته في المجال العام والرأي العام أن تسد مثالب في النظريات الليبرالية ونظريات العقد الاجتماعي المفسرة لنشأة السلطة الديمقراطية والسيادة الشعبية والتي تؤسس الادارة العامة على مجرد قدرة المواطنين على التعبير عن ارائهم، وعلى شرعية ممارسة السيادة على الرأي العام وهي تتصور أن الرأي العام كما لو كان يصدر تلقائياً عن المواطنين.
بينما يوضح هابرماس أن الرأي العام والادارة العامة لا يتشكلان الا في نطاق مجال عام له شروطه البنائية ووضعه الخاص في المجتمع، أضف الى ذلك امتلاكه لعلاقات ذات طبيعة خاصة تربطه بينه وبين المجتمع المدني والدولة.
وهكذا كشف هابرماس أن المثال الليبرالي والديمقراطي كان له اسسه الواقعية التي قام عليها، الا أن التطورات منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر تغيرت عن هذا المثال. كما تم ايضاحه سابقاً.

[17] أبو النور حمدي أبو النور حسن. **يوركن هابرماس/ الاخلاق والتواصل**، (بيروت: التنوير، 2012) ص195.

تدخل الحكومات بالاقتصاد نيابة عن القطاع العام، فالمنافع العامة هي ما يجب أن يستهلك في صيغة مشتركة.

وكثيرا ما تكون فكرة السوق إشكالية بالنسبة الى ثنائية العام – الخاص، فهي تقوم على ملكية خاصة، لكنها أيضاً عامة في انفتاحاتها وآثارها، وهي يمكن أن تترك حرة من تدخل الحكومة لأنها خاصة، أو تعتبر موضوعاً للتنظيم الحكومي لأنها عامة.

على غرار ذلك، من المألوف أن يجري الحديث عن المِلك العام أو عن القطاع العام بطرق تساوي "العام" بالدولة نفسها، أو قد تتميز الحكومة عن العام الذي يتكون من شعب أما يستاء منها أو يدعمها[18].

كما وجد هابرماس أن المناقشة أو الحوار داخل الفضاءات العمومية في إطار العقلانية والوضوح والشفافية والاخلاق وعدم الاقصاء والعنف هي التي تسهم في علاج المشاكل الاجتماعية وتؤسس اخلاقيات المجتمع المعاصر، حيث يجتمع المواطنون في تلك الفضاءات لتبادل الآراء ومناقشة ونقد القضايا السياسية. في تلك المدة، الصحف ومن بعدها الاذاعة هي ما نشط النقاش العام بقدر الفضاءات الطبيعية.

في المقابل، يمكن تشكيل الرأي العام بالسيطرة على تسيير المعلومات بدلاً من طريق المناقشة الصريحة المفتوحة، ولعل هذا الفعل لا ينطوي إلا على تقديم المعلومات الايجابية، أو محاولة حصر الادراك العام بالمعلومات السلبية، أو نشر معلومات زائفة في

---

[18] بينيت، ص368.

حقيقتها[19]. إن أي عوائق تمنع وتقيد النقاش الحر تؤدي الى أن يصبح التواصل مشوهاً * [20].

وهنا تظهر الحاجة في بث يزود المواطنين بوسائل المشاركة في الاتصال العام، ويحمي "العام" ويقدم له مساحات غير مقتصرة للنقاش في الشؤون السياسية. وهو ما يؤكد المبادئ المتعلقة بالحريات والسياسة الديمقراطية.

وفي الشأن ذاته، أشارت نظرية المسؤولية الاجتماعية التي ظهرت، لاحقاً، في أمريكا عام 1947 إلى "العام"، حين وضعت ضوابط أخلاقية للصحافة من أجل التوفيق بين حرية الصحافة وبين المسؤولية الاجتماعية في المجتمعات الليبرالّية. في هذه النظرية، على وسائل الإعلام أن تدعم بناء الدولة عن طريق المناقشة الحرة المفتوحة، وتقع عليها مسؤولية تنوير الجماهير بالحقائق والأرقام حتى تستطيع هذه الجماهير إصدار أحكام متزنة وصحيحة عن الأحداث

---

[19] بينيت، ص466.

* التواصل المشوه Distorted Communication هو الاسم الذي يطلقه هابرماس على الايديولوجيا التي يفهمها: أنها التأثير القمعي الذي تمارسه السلطة على تواصل المواطنين، حيث لا تمنع الهيمنة الممارسة على عملية التواصل من الوصول لفهم مشترك واجماع، بل هي تزييف هذا الفهم وتشوه التواصل، وتصنع منه اجماعاً زائفاً لا تتوافر فيه الشرعية العقلانية.

أي أن التواصل المشوه هو نتيجة للتأثير الممارس من قبل السلطة على الحوار الحر مابين المواطنيين ما يكوّن - كما يسميه (هابرماس) في كتابه أزمات الشرعية في الرأسمالية المتطورة Legitimationsprobleme der Spaetkapitalismus الصادر عام1973- إجماعاً زائفا لا تتوافر فيه الشرعية العقلانية. وهذا يؤدي الى اضمحلال الميدان العام وعزل المواطنيين عن عمليات اتخاذ القرار، وبالتالي، فصل السياسة عن المواطنيين مما يؤدي الى فقدان أهميتهم السياسية والاجتماعية. وهذا يتجلى في أن القوانين والتشريعات في الدولة ستصدر ليس استناداً الى الحوار العقلاني بل إلى مساومات واتفاقات حسب المصالح.

[20] أبو النور حسن، ص196.

العامـة، وعليهـا أيضـاً أن تراقـب أعمـال الحكومـة والشـركات والهيئـات العامة، صيانةً لمصالح الأفراد والجماعات.

وهكذا فأن معنى أداء الاعلام هو مشروع مدني مؤسس على الـوعي بالـذات بـالمعنى الفلسـفي الـذي ذهـب إليـه فريـدريش هيجـل Friedrich Hegel (1770 - 1831) والمتمثـل، بجانـب منـه، فـي الاعـتراف بالاخر. لأن الاعلام ليس سلطة الزامية مثل سائر السلطات الثلاثـة، لكنـه قـائم علـى الاخـلاق فـي المفهـوم الهيجلـي، الـذي يـرى فـي الاخـلاق سـلطة بحـد ذاتهـا تتـولى مراقبـة مـدى احتـرام القـانون فـي المجتمـع، وهــي كـل مـا يتبقـى عنـدما يتوقـف تطبيـق القـانون[21]، إن الاخـــلاق هـي مـا يحكـم خدمـة البـث العـام إن لـم تكـن هـي خدمـة البـث العام.

تقنياً، أعلنت التكنولوجيا الراديوية "خدمة البث العام" بعد أن أُسـتخدم الأثـير، الـذي هـو ملـك عـام، للوصـول الـى الكـل. وللفضـاء العمومي رؤيـة فـي الاحتفـاظ بجـزء مـن هـذه الموجـات الراديويـة للحـق العام، وليس حصرها بيد القطاع الحكومي أو الخاص.

هـذه الرؤيـة نفـت أن يكـون الأثيــر تحـت سـيطرة الدولـة أو أي فئـة اجتماعيـة محـددة، ورأت أن احتكـار الدولـة للبـث إنتهـاك غيــر عـادل لحقـوق الانسـان فـي التعبـير. فالشـك لا ينتــهي فيمـا إذا كانـت المؤسسـة الحكوميـة سـتقدم الأخبـار بطريقـة غيــر متحيــزة، ولا ضـمان نهائيـاً أن الدولـة هي من توفر بثاً متكاملاً يجمع تعددية المجتمع المحلي. وبالمثـل، ما مِن ثقة تامة بالسوق الذي تشغله الشركات أو المؤسسات التجارية.

[21] **وسائل الاعلام العمومية العربية**، ص106.

ولفصل هذا التداخل بين خيارين يمسان المصلحة العامة، ظهرت خدمة البث العام، المفهوم الشامل الذي يجمع بين الرؤى الكبيرة، مثل: حرية الاعلام والمساواة بين المواطنين والمجال العام وقوة الابتكار[22].

أما عملياً، فقد ظهر مصطلح خدمة البث العام عام 1920 في المملكة المتحدة نتيجة الضغوط السياسية، حين عدت موجات الراديو ممتلكات عامة، والبث بذلك خدمة عامة قادرة على تزويد الرأي العام، الذي يعد جزءاً أساسياً من العملية السياسية في مجتمع ديمقراطي شامل[23]. وهنا تأسست أول خدمة للبث في العام 1927 بناءً على مرسوم ملكي بريطاني، وهي هيئة الاذاعة البريطانية British Broadcasting Corporation (BBC) التي أظهرت وقادت مفهوم PSB منذ النصف الاول للقرن العشرين، حتى التصقت الـ BBC بـ Public Service Broadcasting وصار الاسمان يدل الواحد منهما على الآخر*.

من بعد BBC، توالى انتشار نموذج خدمة البث العام في دول عديدة، منها أستراليا عبر هيئة البث الأسترالية Australian Broadcasting Corporation (ABC) التي تأسست عام 1932.

---

[22] Lublinski, P12.

[23] **Public Service Broadcasting in The MENA Region**, P30.

* في هذا المجال، لابد من ذكر البارون ريث الاول 1st Baron Reith وهو جون تشارلز ولشام ريث John Charles Walsham Reith (1889 - 1971) المؤسس للتقاليد البريطانية في البث كخدمة عامة مستقلة، والمدير الاول للهيئة بين عامي 1927 – 1938، ومن صاغ التعريف الذي لا يزال الى اليوم في ميثاق الـBBC وهو أن رسالة هيئة الاذاعة البريطانية هي الإعلام والتعليم والتسلية.

تبعتهـا هيئـة الاذاعـة الكنديـة Canadian Broadcasting Corporation (CBC) عام 1936، كـرد علـى المخـاوف من البث الأمريكي المتزايد للسيطرة علـى موجـات أثيرهـا. والبث الكنـدي الـذي انشأه البرلمان هو أمر متعلق بسلطة القضـاء الفيدراليـة نظـراً لأهميتـه الوطنية. يبين قانون CBC أنه يجب "أن يكون البث ملكاً فعلياً لسيطرة الكنـديين مـن أجـل الحمايـة والاثـراء، والتعزيـز الثقـافي والسياسـي والاجتماعي والاقتصادي لخلق كندا"[24].

وفـي تلـك المـدة كانـت البلـدان العربيـة تحـت السـيطرة البريطانيـة أو الفرنسـية أو الإيطاليـة، ولـم تكـن جـزءاً مـن تلـك الرؤيـة. فقـد كانـت التجـارب الوطنيـة المبكـرة مـع الخـدمات الإذاعيـة غـير مرخصـة، أو كانـت مرتبطـة بالاسـتعمار الأوروبـي، أو مدفوعـة مـن قبـل بريطانيـا وفرنسـا لمواجهـة البـث الإيطـالي الألمـاني فـي أواخـر الثلاثينيـات مـن القرن العشرين[25].

بعد الحرب العالمية الثانية، لحقت الاصلاحات الالمانية واليابانية بتبـني نموذج خدمة البث العام. إذ بدأ البث العام في المانيا الغربية عبـر اتحـاد هيئـات البـث العـام فـي المانيـا* Consortium of Public Broadcasters in Germany (ARD) عام 1950. والتجربـة

---

[24] Toby Mendel, **Public Service Broadcasting: A Comparative Legal Survey**, (France: UNESCO, 2011) P31.
[25] **Public Service Broadcasting in The MENA Region**, P30.
* بالالمانية : **A**rbeitsgemeinschaft der öffentlich-rechtlichen **R**undfunkanstalten der Bundesrepublik **D**eutschland

اليابانيـة فـي البـث العـام* Japan Broadcasting Corporation (NHK) في العام 1953.

وتباعاً، مع تحول الانظمة السياسية الى الديمقراطيـة فـي بعض البلـدان حول العالم، رافقت خدمة البث العام البناء السياسي لتلك للدول الناشئة بـديمقراطيتها. كمـا هـو الحـال فـي أوروبـا الشـرقية بعـد عـام 1990، والعراق بعد عام 2003.

ثالثاً- تصنيف البث

هنـاك مجـالان فـي تصـنيف نمـاذج البـث أو نمـاذج الاعـلام، الاول متعلق بمعرفة تاريخ تطور الدراسـات الاعلاميـة والصـحفية فـي وصف النماذج الاعلامية، والثاني هو التصنيف الحديث الاكثر شمولية في العالم.

فــي المجــال الاول، وضــعت مجموعــة تصــنيفات قســمها البـاحثون لوصـف النظـام الاعلامـي القـائم علـى بنيـة النظـام السياسـي السائد. وكانت هذه التصنيفات منطلقاً للدراسات الاعلامية، بغض النظر عـن الاخـتلاف الـذي دار حـول إعتبـار هـذه النمـاذج نظريـات لفلسـفة الاعلام أم هي نظريات تصف نماذج وأنظمة اعلامية[26].

---

* باليابانية : Nippon Hōsō Kyōkai

[26] مهند علي تهامي وسؤدد فؤاد الالوسي، **النظام الاعلامي العربي نحو نموذج نظري جديد**، (عمان: دار اسامة، 2012)، ص 24.

من أهم هذه التصنيفات[27]:

- تصنيف ريموند وليامز Raymond Henry Williams عام 1962 وفيه تم التقسيم الى: النظام السلطوي، الابوي، التجاري، والديمقراطي.
- تصنيف كل من سيبرت Fred S. Siebert وبيترسون Theodore Peterson وشرام Wilbur Schramm في كتابهم المشترك: أربع نظريات للصحافة، الصادر عام 1963. وفيه النموذج الماركسي، الليبرالي، السلطوي، ونموذج المسؤولية الاجتماعية.
- تصنيف نامورس عام 1964 وفيه: نظام إعلامي يخضع لإدارة الدولة، وآخر يديره العموم، وثالث وصفه بالمشاركة العامة، ورابع يدار كمشروع خاص.
- تصنيف وضعه الباحث تشارلز رايت Charles Wright Millsعام 1950، وهو النموذج: السوفيتي، الصيني، البريطاني، الكندي، الامريكي، ونموذج الدول غير الصناعية.
- تصنيف للبروفيسور جي هربرت التوشل في كتابه (وكلاء القوة) عام 1984 وهو: السوق، الماركسي، والسائر أو المتحرك.

---

[27] تهامي، ص 23-27.

- تصنيف آخر لملكية وإدارة نظم البث في العالم، وفيه أربعة انماط: نمط الاحتكار الحكومي، نمط الهيئات العامة، نمط الملكية الخاصة، ونمط يجمع أسلوبين (نمطين)* [28] .

ويتضح في جميع التصنيفات المذكورة اعلاه أمران، الاول أن التمويل والادارة هما ما يصنف الاعلام. والثاني هو وجود معنى يرادف "خدمة البث العام". فالبث العام، بحسب ما تضمنته التصنيفات، هو النموذج البريطاني، المتحقق في الدول الديمقراطية المهتمة بمسؤوليتها الاجتماعية إتجاه عامة جمهورها.

لكن، ورغم وجود هذا المعنى إلا أن المصطلحات لا تتطابق، ولا يظهر جلياً مصطلح خدمة البث العام Public Service Broadcasting.

وما يستدعي توضيحه، أن تلك التصنيفات هي قبل سقوط جدار برلين عام 1989، وما لحقه من تحول تدريجي الى الديمقراطية في أوروبا الشرقية. والامر الذي تبع ذلك التحول الكبير، هو المسار الاكثر وضوحاً لتصنيفات الأنظمة الإعلامية.

المجال الثاني في تصنيف نماذج البث، هو التصنيف الحديث والاكثر وضوحاً واتفاقاً من قبل المنظمات والاتحادات الدولية المعنية

* لا يعد (نمط يجمع بين اكثر من اسلوبين) نمطاً بحد ذاته. فهو يعني وجود نمطين في دولة واحدة.

[28] ابراهيم عبد الله المسلمي، **التشريعات الاعلامية: قراءة نقدية للأسس الدستورية والقانونية التي تحكم اداء وسائل الاعلام**، (القاهرة: دار الفكر العربي، 2004)، ص335.

بالإعلام، ويبين ثلاثة نماذج للبث* انعكست فيها صورة المجتمعات التي أنجبتها:

- خدمة البث العام Public Service Broadcasting
- بث الدولة/الحكومة State Broadcasting
- البث التجاري/الخاص Commercial Broadcasting

فضلاً عمّا كان عرضه في تعريف مفهوم خدمة البث العام (النموذج الاول)، هناك مجموعة مؤشرات أساسية تحدد أيَ الهيئات الإعلامية يمكن أن يطلق عليها نموذج خدمة البث العام، وهي مؤشرات هامة لتمييز الخدمة عن البث الحكومي والتجاري. فلا يمكن أن تكون المؤسسات الاعلامية الممولة من القطاع الخاص خدمة بث عام، وإن التزمت بالمعايير المهنية للبث العام. ففي بريطانيا مثلاً، ينبغي أن تلتزم كل وسائل الإعلام المقامة على الارض البريطانية بمعايير خدمة البث العام، وهي تحصل أيضاً في جزء من تمويلها من المال العام، لكن ما خلى BBC لا تعد مؤسسات بث عام.

---

* على سبيل المثال، انظر:

- Alexandra Wild, **Supporting Public Service Broadcasting: Learning from Bosnia and Herzegovina's Experience**, (United Nations Development Programme, 2004).
- Monroe E. Price and Marc Raboy, **Public service Broadcasting in Transition A Documentary Reader**, (European Union and Press Information Office of the Federal Government of Germany, 2001).
- **Public Broadcasting: Why? How?**, (Canada: World Radio and Television Council and UNESCO, 2000).

وهذه المؤشرات التي تحدد خدمة البث العام تحتوي على سمات عديدة[29]، منها وأولها التفويض القانوني الواضح بذكر أهداف ومهام خدمة البث العام وتعريفها، حيث يوفر القانون ضمانات محددة من أجل إستقلالية الخدمة لتحقيق الموضوعية في التحرير حول القضايا السياسية، وترتيبات التمويل المناسبة والآمنة للحماية من التدخل التعسفي، ووجود مجموعة من آليات المساءلة والشفافية.

كذلك من سمات الخدمة، الوصول الشامل لكل أنحاء البلاد مع أقصى قدر من التفاعل الذي يخلق فرصاً للتعرف والمشاركة بين الثقافات الوطنية، وهذا يطبق عبر المحتوى الجامع بين جميع الطوائف، بما في ذلك الأعمار جميعها، كلا الجنسين، والأقليات اللغوية والدينية والعرقية.

وادارياً، وجود مجلس أو هيئة ادارية مسؤولة علناً، وتوفير الحماية المضمونة لها من المصالح الحكومية والتجارية، ومنح فرص لمشاركة الجمهور في تعيينات هذه الهيئة الإدارية.

ويجب أيضاً أن يكون لدى الخدمة تعهد مؤكد للتشاور والارتباط مع الجمهور ومنظمات المجتمع المدني، بما في ذلك نظام الشكاوى[30].

وفي هذا السياق، اقترحت منظمة (المادة 19)، ضمن تخصصها بمجموعة المعايير الدولية لحرية التعبير، قانوناً نموذجياً لخدمة البث

---

[29] Elizabeth Smith, **A Road Map To Public Service Broadcasting**, (Malaysia: ABU and UNESCO and CBA, 2014), P7.

[30] Smith, P8.

العام صدر في لندن عام 2005*، من أجل قيام مؤسسة بث عام وطـني مستقل في أي بلد. ويرتكز القانون المقتـرح على الممارسات الدولية من قـرارات المحـاكم والمعاهدات العالميـة والوطنيـة وغيرهـا مـن الأحكـام الملزمة بالقانون الدولي.

النمـوذج الثـاني للبـث هو نمـوذج الدولـة أو الحكومـة State Broadcasting. وتعرفـه شـبكة المعرفـة الانتخابيـة The ACE Electoral Knowledge Network وهـي شـبكة دوليـة معنيـة بالمعرفـة الانتخابيـة وبتعزيـز المصـداقية والشـفافية والمهنيـة والثقـة بالانتخابـات: "الإعـلام الحكـومي المملـوك للدولـة أو الحكومـة الحاليـة، ويمـول مـن المـال العـام، وهـي تـتحكم فيـه بصـورة مباشـرة. قـد يـؤدي وظيفة خدمـة عامـة أو قد يكـون أداة دعائيـة فـي يد الدولـة أو الحكومـة. بصفة عامة، الإعلام المملوك للدولـة والإعـلام الحكـومي لا يهدف إلـى الربح"[31].

والإعلام المملـوك للدولـة، تشرف عليـه مباشـرة وزارة الاعـلام، أو أي صفة رسمية اخرى تطبقه الدولة على وسائل الاعلام لأهدافها الخاصـة، أو كما تـدافع -الدولـة- عن ذلك الاشراف بصـفتها (الضـامنة للمصـلحة العامة). هذا النمـوذج هو المطبق فـي العديد مـن البلـدان الـتي حكمتهـا ايدلوجية واحدة ولم تسمح بالتبادل السلمي للسلطة.

* للأطلاع على القانون النموذجي، أنظر: **قانون نموذجي لخدمة البث العام**، (لندن: منظمة "المادة 19"، 2005)،
<https://www.article19.org/data/files/medialibrary/1794/model-psb-law-arabic.pdf>

[31] *الإعلام العام: خدمات البث الاذاعية العامة للدولة والحكومة*، موقع شبكة المعرفة الانتخابية، 2017/4/4،
<http://aceproject.org/ace-ar/topics/me/meb/meb03a/meb03a01>

ووسائل الاعلام تحت سلطة الحكومة تعد هيمنة ثقافية تؤدي دوراً من الاستبداد السياسي. بل إن كل ما له علاقة بالإعلام عبارة عن عدّة ايديولوجية للدولة[32]. فمعظم نماذج البث الحكومية ليست أكثر من آلة للدعاية الحكومية، التي تملكها وتسيطر عليها[33]. والاعلام غالباً ما يسيطر عليه من قبل السلطات السياسية، فهو الوسيلة التي تمكن السلطة من التأثير بالناس وفرض المواقف وتغيير المعتقدات، بدفعهم إلى الإنخراط في برامج تريدها المؤسسة السياسية.

ومثلما لا يعني الاعلام الحكومي بثاً عاماً، فأن الاعلام الذي تسيطر عليه الدولة بذريعة أنه ملك للأغلبية السياسية أو العرقية أو الدينية ليس خدمة بث عام. ففي كلا الحاليتين يتبدل الإعلام الى قوة للتحكم في الفضاء السياسي.

يقول البروفيسور ستيفن بينت Stephen Bent في مؤتمر مصري حول تنظيم الاعلام بعد ثورة 25 يناير:

" هناك افتراض خاطئ مفاده أن خدمة البث العام وهيئات البث الممولة من المال العام هما مفهومان مترادفان. في حين أنهما في الواقع مختلفان جذرياً. فبالرغم من أن هيئات البث الممولة من المال العام هي جزء رئيس من بيئة البث الوطنية، وبشكل أشد وضوحاً، عنصر خاضع للمساءلة في

---

32 الزرن، **اعلام الخدمة العامة في الوطن العربي**، ص 21.

33 Phil Harding, Public Service Media in Divided Societies: Relic or Renaissance? **Policy Briefing,** 15, BBC Media Action, (October 2015), P8.

تلك البيئة، الا أن خدمة البث العام تمثل فلسفة تحفيزية وأكثر شمولية" [34].

أمـــا النمـــوذج الثالـــث، البـــث التجـــاري أو الخـــاص Commercial Broadcasting فهو الاعلام المملوك لمؤسسات أو أشـخاص، ويهدف عن طريق الإثـارة والترفيه والخضوع باستمرار لرغبات الجمهور والمعلنين إلى تحقق الاستدامة بزيادة الواردات عن طريق الإعلانات وغيرها، أو قد يهدف الى تحقيق رغبات محددة من الممول، التي قد تكون سياسية.

بالرجوع الى البث العام، الذي تأسس على تقديرات منخفضة إزاء قدرة آليات السوق على ضمان تحقيق بعض الاهداف، وهي أهداف ترتبط عادة بمجموعة وظائف عامة تسعى الى إشباع حاجات الكل كمواطنين وليسوا مستهلكين. يتضـح أن تطور نموذج البث العام هو المعارضة الاعلامية للنموذج التجاري وليصبح خدمة فريدة ملائمة تقدم المصلحة العامة التي لا تتوافق مع المصالح الشخصية ولا مع المصالح الخاصة.

والبث العام لا يخضع لمقتضيات تحقيق الأرباح كما التجاري، ويعمل علـى الإبـداع لتطـوير أنمـاط وتوليـد أفكـار متميــزة يطبعها بطابعـه، ليستطيع في وقت لاحق من نجاحه فرض معايير عليا على القنوات التجارية، التــي عليها حينئذ أن تكتسب نبرتـه[35]. أما الخدمة التي تقلد

[34] نعومي صقر، **الممارسات الفضلى في هيئات الاعلام العامة في الاتحاد الأوروبي والممارسـة المعاصـرة فـي الاردن؛ تحليـل مقـارن**، (عمـان: اليونسـكو و الاتحـاد الأوروبي،2015). ص7.

[35] **Public Broadcasting,** P7.

الاعلام التجاري فأنها تفقد الجودة والقدرة على تنفيذ اهدافها وتتجرد من رياديتها المفترضة كحافز ومثال اعلامي.

الجدول التالي يوضح الفرق بين نموذج خدمة البث العام ونموذجي البث الحكومي والبث التجاري، ويبين ما قد يكون خلطاً بين دوري البث العام والحكومي. لكي لا ينظر على أنهما مسميان لنموذج واحد. وهذا الاختلاف الذي يكمن في وظيفة البث العام وهيكله كثيراً مايحتاج الى تمييز.

جدول رقم (1): الفروقات بين نماذج البث[36]

النموذج	الدولة	البث العام	التجاري
الوصف	سلطات الدولة تقوم بالإشراف المباشر على نظام وسائل الإعلام، ولها كامل السيطرة على المحتوى/ البرامج.	له إطار تشريعي مفصل بعناية والذي تكون فيه وسائل الإعلام في يد القطاع العام، ولكن الإدارة /العمل تتمتع بحكم ذاتي كبير.	ملكية خاصة وغالباً ما يرافقها حد ما من تنظيم الدولة.

36 Alexandra Wild, **Supporting Public Service Broadcasting: Learning From Bosnia And Herzegovina’s Experience**, (United Nations Development Programme, 2004), P8.

النموذج	الدولة	البث العام	التجاري
كيفية العمل	البرامج تقاد بحسب المصالح السياسية.	البرامج تقاد بحسب المصالح العامة.	البرامج تقاد بحسب المصالح التجارية /الخاصة.
الجمهور	المواطنون.	المواطنون.	المستهلكون.
مصادر الدخل	الضرائب*.	رسوم الاشتراك من المشاهدين / المستمعين، تمويل الدولة،حجم صغير من الإعلان.	الاعلان، الاستثمار الخاص.

* جاء في النص الاصلي كلمة "Taxes" أي "الضرائب" وذلك يشير الى أن الدولة تمول بثها الحكومي من الضرائب العامة بعدها مدخولاً لها. ولا إشارة هنا إلى تطابق مصدر دخل البث الحكومي مع البث العام الذي يستمد في بعض الدول أمواله من ضريبة خاصة برسوم الاشتراك في البث.

الفصل الثاني

معايير خدمة البث العام

أولاً: المعيار

معيار مفرد معايير، وهو عند المنطقيين، نموذج مشخص، أو مقياس مجرد، لما ينبغي أن يكون عليه الشيء[37]. وقلة هي الكلمات التي تزيد قوة فعلية أو رمزية على كلمة معيار، والتي بدأت باكتساب معناها المعاصر في القرن التاسع عشر.

مع عام 1855، كان من المألوف فهم المعيار بأنه مقياس أو نموذج أو نمط أو مثال، يمكنه أن ينفع كدليل للآخرين. وفي بداية القرن العشرين اكتسبت فكرة المعيار مجموعة أخرى من المعاني في علم الاجتماع والانثروبولوجيا وهي المقياس أو الاعراف التي يتبعها السلوك الانساني، ويقبلها مجتمع ما أو ثقافة معينة. والمعايير لا غنى عنها في المجتمع، فقد نمت الصناعة الاجتماعية والأنثروبولوجية لرسم هذه المعايير، وتوثيق عمليات التطبيع الاجتماعي التي يتم من خلالها غرس المعايير لدى المجتمع، وتحليل معايير الوظائف الاجتماعية وتحديد الاجراءات التي تستخدم لتصحيح السلوك.

---

[37] صليبا، ص399.

في هذا الاتجاه نمطان من المعايير يتعلقان بالحياة الانسانية هما: معايير حيوية ومعايير اجتماعية. الحيوية مثل درجة الحرارة ونبض القلب، واجتماعية مثل معايير العمل الانتاجي والتمدن[38].

ربما النموذج المعياري الاجتماعي المعاصر الأوضح الذي تم التوصل اليه هو الإعلان عن المعيار المشترك لحقوق الانسان في العالم، الذي أعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة وهو الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام 1948، الذي نص "على أنه المستوى المشترك الذي ينبغي أن تستهدفه الشعوب والأمم كافة"[39] في الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي ينبغي أن يتمتع بها جميع البشر.

ولأجل حماية هذا المعيار العالمي، الذي حظي بقبول واسع المدى مع مرور الزمن، وضع القانون الدولي لحقوق الإنسان التزامات تقيد دول العالم من أجل ضمان هذه الحقوق. إذ تتحمل تلك الدول المنضمة إلى هذه المعاهدة، احترام ما تضمنته. وهذا الاحترام يعني الالتزام بالمعاهدة، والامتناع عن التدخل في التمتع بتلك الحقوق. وعلى الدول حماية الأفراد والجماعات من الانتهاكات، وأن "تضع موضع التنفيذ تدابير وتشريعات محلية متسقة مع الالتزامات والواجبات التعاهدية. وحيثما تعجز الإجراءات القانونية المحلية عن التصدي لانتهاكات حقوق الإنسان، فإن ثمة آليات وإجراءات بشأن الشكاوى الفردية،

---

[38] بينيت، ص642-644.

[39] *الاعلان العالمي لحقوق الانسان*، موقع الامم المتحدة، 2017/4/15،
<http://www.un.org/ar/universal-declaration-human-rights/index.html>

متاحة على الصعيدين الإقليمي والدولي، للمساعدة في كفالة احترام المعايير الدولية لحقوق الإنسان وتنفيذها"[40].

وتضمنت وثيقة الاعلان العالمي لحقوق الانسان في موادها الإتصال والإعلام ووضعت معياراً له. فقد أوردت في المادة 19 أن " لكل شخص الحق في حرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق حرية اعتناق الآراء دون تدخل، واستقاء الأنباء والأفكار وتلقيها وإذاعتها بأية وسيلة كانت، دون تقيد بالحدود الجغرافية"[41].

يمتد معيار (حرية التعبير) ليشمل الحق في الحصول على الصحف وقراءتها والاستماع إلى البث الإعلامي والبحث في الانترنيت، وبالطبع، المشاركة في المناقشات العامة كمستمع، بل تم الاعتراف على نطاق واسع بأن الاطلاع على المعلومات المحتفظ بها من قبل السلطات العامة... والاستجابة إلى طلبات الحصول على المعلومات غير المنشورة هو ضمن المادة 19، ما يعد أحد معايير حقوق الانسان، وهو لا يشمل فقط واجبات الدولة السلبية في عدم التدخل في انتشار المعلومات، ولكنه يشمل كذلك على واجبات ايجابية مثل خلق بيئة مناسبة لازدهار الاعلام[42].

---

[40] *القانون الدولي لحقوق الإنسان*، موقع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، 2017/4/15،
<http://www.ohchr.org/AR/ProfessionalInterest/Pages/InternationalLaw.aspx >

[41] *وثيقة الاعلان العالمي لحقوق الانسان*، موقع الأمم المتحدة، 2017/4/15،
< http://www.un.org/ar/udhrbook/pdf/UNH_AR_TXT.pdf>

[42] **المعايير الدولية للإعلام: ملاحظات موجزة في المبادئ الأساسية للصحافة**. (لندن: المادة 19 وآخرون،2005)، ص5.

وتطبيق المعايير عبر ممارسة هذه الحقوق، يشير اليها القانون الدولي المستند إلى المعاهدات الدولية والمفسر من قبل المحاكم العالمية بـ"أن التدخل في حق حرية التعبير هو أمر في غاية الخطورة"[43] إلا في حالات قليلة ومحددة، وهذا التدخل يستمد شريعته من الجزء الثالث المادة 19 من (العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية)* والمتعلق بحماية حقوق الاخرين أو سمعتهم، أو الامن القومي أو النظام العام أو الصحة العامة أو الآداب العامة.

معايير حقوق الانسان العالمية، هي الشكل الفلسفي لدور خدمة البث العام داخل المجتمع، والنطاق الذي تعمل فيه الخدمة لتشكيل الرأي العام. من أجل ذلك، تبنت الأمم المتحدة تنمية وتطوير نموذج الخدمة ووضع معايير عالمية موحدة، تقاس بها أدوار خدماته المطبقة.

ثانياً- إنشاء معايير خدمة البث العام

الاعلام والتربية والترفيه هي مهمات عهدت الى خدمات البث العام منذ عشرينيات القرن العشرين. أما البث الخاص فهو يقدم في الغالب البرامج الاعلامية والترفيهية فقط، هذا ما قد يؤدي إلى أن المهمة التربوية وحدها تعود للبث العام.

---

43 **المعايير الدولية للإعلام**، ص7.

* العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية The International Covenant on Civil and Political Rights (ICCPR) هي: معاهدة اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1966. تلزم أطرافها على احترام الحقوق المدنية والسياسية للأفراد، بما في ذلك الحق في الحياة وحرية الدين وحرية التعبير وحرية التجمع والحقوق الانتخابية وحقوق إجراءات التقاضي السليمة والمحاكمة العادلة.

ولضمان أخذ المهمات الثلاث مكانتها، ينبغي إدراجها في الإطار العام ضمن الدور والمبادئ الأساس التي تقوم عليها خدمات البث العام، والسعي، من خلال المهام الثلاث، إلى تحقيق أهداف متلازمة، مثل تمكين المواطن من الاطلاع على مواضيع مختلفة، واكتساب معارف جديدة في إطار برامج مثيرة للاهتمام وجذابة.

وهناك تأكيدات على ضمانات عديدة للخدمة، ابتداءً من الاستقلال السياسي والمالي الثابت والمستقر، وتوفير التنوع والأخبار الصحيحة والمتوازنة وبرامج الشؤون الحالية، التي هي اللبنات الأساس للمواطنة الحديثة. كذلك تمثيل الرأي العام والوصول إلى كل الجمهور وتوفير حاجاته جميعها، والمساعدة في بناء فرص المعرفة والانفتاح من خلال برامج التعليم، وتزويد الجمهور بالبرامج التي لا ينتجها السوق، والبرامج المبتكرة والمفيدة والمسلية، وايضاً قيادة تطوير الخدمات السمعبصرية الجديدة عبر التكنولوجيا الحديثة[44]. وتشجيع الصحفيين كافة - بمن فيهم الذين يعملون في البث التجاري- للوصول إلى مستوى مهني أعلى، وهي مهمة تنموية.

بمعنى، يتوقع من البث العام اثناء تنفيذ مهامه، المساهمة في فوائد أوسع وأطول مدة للمجتمع ككل، عبر برامج متاحة للسكان جميعهم، يراعي البث فيها جميع المصالح والأذواق، وهذا عين ما تتلقاه الاقلية. والابتعاد عن أصحاب المصالح الخاصة جميعهم وعلى وجه

[44] Price, P81.

الخصوص تلك التابعة للحكومة القائمة. ويجب أن تصمم للبث العام مبادئ توجيهية عامة للتحرير بدلاً من تقييد صناعة البرنامج فيه[45].

تجدر الاشارة إلى أهمية أن يصيغ القانون الخاص بخدمة البث العام[*]، المهام بعبارات عامة، ويتجنب توجيه الخدمة بالتفصيل والدقة، ما يساعد العاملين في البث العام على الحركة بمساحات أوسع وأكثر استقلالاً.

---

[45] Price. P180.

[*] تتضمن قوانين دول عديدة مفهوم Public Service Broadcasting/Media بشكل ظاهر للإشارة الى تبني هذا النموذج الاعلامي. لأن تحديد المفهوم بوضوح في القانون، أحد المؤشرات الرئيسية لتبني العمل وفق نموذج خدمة البث/الإعلام العام.
بالمقابل العربي، يتضمن قانون عدد من المؤسسات الاعلامية كلمة "عام" أو "هيئة عمومية" لكنه لا يتبنى صراحة نموذج Public Service Broadcasting/Media كيفما كانت الترجمة.
ففي الجزائر، يتضمن القانون العضوي (05-12) عام 2012 ممارسة الاعلام بحرية في ظل احترام مهام والتزامات الخدمة العمومية. لكن لا يعني أنه خدمة بث عام.
حتى المغرب التي سبقت الكثير من الدول في السعي للحصول على قانون يدعم الاداء العام للمؤسسة الاعلامية، مازالت الى الان لا تتمثل فيها خدمة البث العام.
وهذا الأمر يشمل الاعلام الاردني الذي كثيراً ما يداول فيه مصطلح خدمة البث العام، لكن بلا اشارة قانونية.
بينما يورد قانون شبكة الاعلام العراقي رقم 26 لسنة 2015 "خدمة البث العام" ومعاييرها المتعارف عليها دولياً بنص صريح، ويوجه نحو الالتزام بها:

- في الفصل الثاني المادة الخامسة، جاء: تهدف الشبكة الى: ثانياً: "تأمين توجيه خدمة البث العام".
- في ذات الفصل المادة السادسة، جاء: "يلتزم أعضاء مجلس الامناء ورئيس الشبكة ومنتسبوها كافة بتحقيق أهداف الشبكة وفقا لما يأتي: أولا: العمل وفق مبادئ البث العام المتعارف عليها دولياً".
- في الفصل الثالث المادة العاشرة، جاء: "يتولى مجلس الأمناء المهام التالية": ثالثاً: "رسم السياسة العامة للشبكة وتحديد الاتجاهات الرئيسة لخطابها الإعلامي في ضوء مفاهيم البث العام المعمول بها عالمياً".
- في ختام القانون وفي "الأسباب الموجبة" جاء: "من منطلق أهمية ودور الإعلام في بناء مجتمع ديمقراطي، بما يلتزم بمعايير البث العام المتعارف عليها دوليا".

اضافة الى أن القانون العراقي ذكر معايير خدمة البث العام كما أوردتها اليونسكو.

كمثال، فأن تعزيز الهوية الوطنية هي مهمة تسند في دول عديدة إلى البث العام، وتنبه في ذلك اليونسكو: "لا بد من توخي الحذر في هذا المضمار حرصاً على تجنيب البث العام في الدخول إلى مهاترات قد تسيء إلى مصداقيته. فأن يعمل على تدعيم الوئام بين المواطنين أمر مستحب، أما أن يعمل في خدمة تصور خاص أو ذي صبغة سياسية مفرط للهوية، فهذا أمر مرفوض. يجب أن يكون استقلال خدمة البث العام مضموناً في كل الاوقات"[46].

إن قدرة خدمات البث العام على وضع المعايير المهنية دون تكبيل وبعيداً عن ما قد يضحي بالخدمة العامة من أجل الربح وانخفاض الأداء الصحفي، تثير عدداً من القضايا التي يتم مناقشتها باستمرار بين علماء الإتصال وأصحاب المهنة والحكومات. الاسئلة التالية تدل على ماذا يوضع بناء معايير خدمة البث العام[47]:

- ما الذي يجعل خدمة البث العام تختلف بشكل مميز وضروري من اجل تلبية حاجات مجتمع معين؟
- ما القضايا التي تسعى خدمة البث العام إلى معالجتها؟ وهل يجب أن تكون هناك معالجة لاحتياجات الأقليات والمصالح الثقافية والعرقية، الوطنية، ذوي الاعاقة، الجندر وغيرها، التي لا يتم تناولها من المؤسسات التجارية؟
- ما هي الالتزامات التي على البث العام توفيرها في معلوماته لتعزيز المواطنة والانتخابات ومشاركة المواطنين في النقاش؟

46 **Public Broadcasting**, P14.
47 Wild, P10.

- في سياقات الصراع والصراعات السابقة، هل للبث العام مسؤولية -على عكس المؤسسات التجارية- في توفير المعلومات الأساس حول الأمن والقضايا الإنسانية أثناء النزاع، وكذلك ليكون بمثابة واسطة لتحقيق المصالحة ومنع الصراعات؟ هل على الخدمة التزام خاص لتوفير مساحة للأطراف المختلفة من أجل بث نزاعهم بطريقة سلمية؟

لاحظت منظمة "المادة 19"، باهتمامها في المعايير الدولية لخدمة البث العام، أنه على الرغم من وجود معاهدة دولية تتناول مسألة خدمة البث العام مباشرة، إلا أن هناك مجموعة من المعايير تم العثور عليها في عدد من الوثائق الدولية، لا سيما في أوروبا. وهذه الوثائق تسرد إطار المعايير والمبادئ الدولية، ويوجد ما لا يقل عن ستة معايير لخدمة البث العام تظهر الحاجة لتعزيزها في الإطار التشريعي للخدمة. وهذه المعايير[48]:

1- الشمولية: خدمات البث العام متاحة وقابلة للوصول إلى السكان جميعهم من حيث المضمون (لغات) والتكنولوجيا (الناس جميعهم قادرون على استقبال الإشارات والخدمات التي تقدمها المؤسسة داخل البلد).
2- التنوع: (برامج واسعة النطاق)، ينبغي على خدمات البث العام توفير مجموعة متنوعة من البرامج، بما في ذلك نوعية المحتوى ذات الطابع التعليمي والإعلامي.

48 Wild, P9.

التـزام التنوع في البرمجة يعمل على ضمان وصول الجمهور إلى المعلومات حول طائفة واسعة من القضايا والاهتمامات.

3- الاستقلال عن كل من الدولة والمصالح التجارية: القرارات ينبغي أن تدلي بها مؤسسات الخدمة العامة على أساس المعايير المهنية وحق الجمهور في المعرفة، بدلاً من الضغط من المصالح السياسية أو التجارية.

4- الحياد: عدم التحيز يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالاستقلال. إذ من غير المناسب بالنسبة للحكومة أن تستخدم الأموال العامة لتعزيز وجهة نظر معينة، وهذا يعني أيضاً أن لا تنظر لولايتها العامة عن طريق تعزيز موقف معين أو دعم طرف سياسي معين.

5- الحرص على الهوية والثقافة الوطنيتين: في بعض البلدان، يعد هذا التزاماً صريحاً يعكس دور مؤسسات الخدمة العامة في بناء الشعور بالهوية الوطنية والانتماء والمشاركة. وفي الوقت ذاته، هذا المعيار هو مثير للجدل، لأنه قد يحد من الحرية عبر الاسهام في تعزيز الثقافة السائدة، بدلاً من التعددية الثقافية.

6- التمويل: ترتكز العديد من أنظمة خدمة البث العام على رسوم ترخيص التلفزيون، أي التمويل المباشر من الجمهور. وتعد رسوم الترخيص عادة أقل عرضة لتدخل الحكومة. وفي بلدان أخرى، يصوت البرلمان مباشرة على الأموال للخدمة، إذ قد يكون من الصعوبة أو التكلفة جمع رسوم الترخيص لأسباب سياسية أو اقتصادية.

كذلك، حددت الوثيقة الامريكية لخدمات البث العام أربعة مبادئ أساسية ينبغي على برامج الخدمة الالتزام بها من أجل توفير محتوى

على أعلى مستويات الجودة التي تثري الأفكار، وغير المثقلة بالهدف السياسي أو التجاري. ومبادئ الوثيقة الامريكية[49]:

1- سلامة التحرير: محتوى البث العام يبنى على أعلى درجات الالتزام بالتميز والمهنية والنزاهة والشفافية والدقة، التي هي الركن الاساس في محتوى الأخبار والمعلومات.
2- الجودة: تسعى خدمات البث العام الى تحقيق الجودة في المحتوى، عبر الإلتزام بالتجريب والابتكار.
3- التنوع: يجب تقديم مجموعة متنوعة من حيث المحتوى عن طريق استجابتها لتنوع الجمهور.
4- الاستقلال الذاتي: يعكس البث العام المجتمعات التي يخدمها عن طريق صنع المحتوى المحلي.

على ضوء ما تم الإتيان به، وضع المجلس العالمي للإذاعة والتلفزيون World Radio and Television Council (WRTVC) واليونسكو، عام 2000، أربعة معايير على البث العام الالتزام بها ليثبت أنه خدمة جماهيرية عامة.

وهذه المعايير تعد أساسية وتؤخذ في الاعتبار للحكم على الخدمة، وما إذا كانت تؤدي الدور الذي من المتوقع أن تؤديه. فلا يمكن أن توجد معايير خدمة البث العام في البث الذي تسيطر عليه الحكومة حتى وإن أدى بعض وظائف الخدمة العامة، لأن البث الحكومي لن يأخذ الدور

---

49 *PBS Editorial Standards and Policies*, America’s largest public media enterprise website, 18/4/2017, <http://www.pbs.org/about/producing-pbs/editorial-standards/>

الحقيقي لخدمة البث العام التي تضع الجمهور بأفق وطني أوسع[50].
ومعايير المجلس العالمي للإذاعة والتلفزيون WRTVC واليونسكو[51]:

1- الشمولية

2- التنوع

3- الاستقلال

4- التميز

ووصف إتحاد البث الاوروبي The European Broadcasting Union (EBU) برامج خدمة البث العام بالمتنوعة والمتوازنة بطابع وطني مهم، ما يخدم جميع قطاعات السكان، ويمكن وصول الخدمة إلى جميع من في البلاد. ويلبي مضمونها مصالح الاقليات، وتنتج نسبة كبيرة من برامج الخدمة على نفقتها وتحت سيطرتها التحريرية.

واوضح الاتحاد أن خدمة البث العام هي النموذج الوحيد الذي يمكن أن يوفر كل تلك المتطلبات، فضلاً عن ميزات منتدى النقاش الديمقراطي، وروح الابتكار والإنتاج الأصلي الواسع النطاق. وهذا الدور الذي يضطلع به البث العام في مساندة الديمقراطية، هو ما شارك به إتحاد

[50] **Public Service Broadcasting in The MENA Region**, P31.
[51] **Public Broadcasting**, PP11-13.

البث الاوروبي لدول أوروبا الوسطى والشرقية من أجل إعادة تشكيل نفسها بعد انتهاء الحقبة السوفيتية[52].

واضافة إلى المعايير الاربعة التي وضعها المجلس العالمي للإذاعة والتلفزيون واليونسكو، صادق اعضاء اتحاد البث الاوروبي EBU بالاجماع في الجمعية العامة في ستراسبورغ عام 2012 لأعضائه البالغ عددهم 73 عضواً من 56 بلداً في اوروبا و34 مشاركاً اضافياً من اسيا وافريقيا والامريكيتين، صادق على معياريين اضافيين هما (المساءلة، والابتكار)، من أجل مواجهة تحديات العصر الرقمي وإيفاء الخدمة بمسؤولياتها الاجتماعية. وبذلك تصبح معايير خدمة البث/الاعلام العام في إتحاد البث الاوروبي[53]:

1- الشمولية
2- التنوع
3- الاستقلال
4- التميّز
5- المساءلة
6- الابتكار

[52] **Public Service Broadcasting in The MENA Region,** P32.
[53] Lublinski, p23.

ثالثاً- معايير خدمة البث العام

كما سبق، هناك معايير لخدمة البث العام حددتها منظمة اليونسكو*، المعنية دولياً بوضع المعايير المرجعية لمختلف مجالات الإعلام والاتصال، وهي أربعة معايير، عدت ثابتة لتقييم عمل خدمة البث العام. هذه المعايير موجودة منذ بدايات ربط المصلحة العامة بالإعلام، ومثبتة في المنظمات الدولية المعنية والقوانين الوطنية للدول المطبقة لنموذج خدمة البث العام، ومراكز البحوث والدراسات الجامعية. ثم أضاف اتحاد البث الأوروبي للمعايير الأربعة، معيارين، متعلقين بما ضمت التكنولوجيا الحديثة والانترنت الى الاعلام. والمعايير الستة:

1- الشمولية - Universality

خدمة البث العام، متاحة لكل مواطنيها، وهذه العدالة هي أول صفة للخدمة، وبذلك تتساوى جموع المواطنين دون النظر الى الوضع الاجتماعي أو الاقتصادي، أو إستبعاد أي من الافراد[54].

* جاءت في بعض الكتب المتعلقة بخدمة البث العام كلمة "principles" والتي تعني: "مبادئ" للإشارة الى مبادئ خدمة البث العام. وأشير لها في مصادر أخرى بـ standards والتي يرادفها norms وتعني "معايير". وتم اختيار كلمة "معايير" لأنها مناسبة للإجراءات البحثية. وهو ما يتوضح عبر فهم مصطلحي المبادئ والمعايير. فالمبادئ بالمعنى العملي هي قواعد ومعايير عملية تبنى عليها قيم الاعمال.

[54] **Public Service Values Editorial Principles and Guidelines,** (Switzerland: European Broadcasting Union, 2012) P4.

والخدمة موجهة للكل أي سهولة تلقيها تقنياً وفهمها ومتابعتها لغوياً من قبل كل الناس لاسيما لغة الاشارة. وتعمل على رفع نسبة تلك المتابعة من قبل مواطنيها إلى أقصى حد في جميع الاوقات.

وبما أن برامج خدمة البث العام ديمقراطية فهذا يعني أنها "شعبية" لا بالمعنى المنتقص للكلمة، بل بمعنى المنتدى العمومي الذي لا ينبغي أن يبقى حكراً على أقلية. كما أن نشر الثقافة هي شرط لازم للبث العام، فـ"يجب عليه أن لا يتقوقع في صومعة مغلقة لا يؤمه سوى مجموعة من المستنيرين"[55]، لأن الانغلاق الثقافي لخدمة البث العام تنتهي إلى طريق مسدود.

في كثير من الأحيان تستكمل خدمة البث العام بخدمات إقليمية، خاصة في الدول الاتحادية أو الدول التي فيها مناطق الحكم الذاتي أو لغة مختلفة[56].

2- التنوع - Diversity

تنوع خدمة البث العام يعني: تنوع البرامج، تنوع الجماهير المعنية المستهدفة، تنوع الموضوعات المعالجة.

خدمة البث العام انعكاس لتنوع اهتمامات المواطنين من خلال أنواع البرامج: النشرات الاخبارية، البرامج الثقافية، البرامج الخدمية، البرامج المنوعة والترفيهية.. الخ، وكل أنواع البرامج التي تختص

55 **Public Broadcasting**, P11.
56 **Media Development Indicators: a framework for assessing media development**, (Paris: UNESCO, 2008), p55.

بشرائح المجتمع المحلي مهما تباينت. فخدمة البث العام تستهدف الجمهور باسره، من خلال جميع برامجها.

بفضل تنوع المواضيع في البرامج، يمكن للخدمة أن تسعى الى الاستجابة لمختلف اهتمامات الجمهور، وتعكس بذلك النقاشات المتنوعة الدائرة في المجتمع، أي برامج تمكن المواطنين من الاطلاع على مختلف المواضيع التي تمسهم. وتشمل بذلك كل البرامج التي توصف ببرامج خدمة أو ذات مصلحة عامة والتي غالباً ما تلتحم بمشاغل الناس اليومية وحياتهم العملية، عن طريق معالجة موضوعات الاستهلاك أو القضايا القانونية وقضايا ذوي الاعاقة، وتقديم النصائح العملية، وتناول المشكلات الصحية وتقديم الخدمات الى المواطنين، الخ..[57].

ويتعامل البث العام مع مجموعة متنوعة من الاعمار، الثقافات، الأديان، والأقليات. لذلك يسعى جاهداً لتكوين برامج متعددة، متضمنة للآراء التي تعبر عن ذلك التنوع. وبهذا يقترب البث العام من مسائل المواطنين الملموسة، من خلال تقديم حاجاتهم بإمكانيات كبيرة وواسعة. هذا الاثراء يساعد الخدمة في بناء مجتمع أكثر شمولاً وأقل تجزؤا.

3- الاستقلال – Independence

في خدمة البث العام لا قيود لطرح كل الافكار. هناك متسع غير محدود من حرية تداول الاخبار والآراء والنقد، وتوفير إعلام يتيح فهماً

---

[57] **Public Broadcasting**, P18.

أصح للأحداث، عبر عدم التحيز، والتوضيح النـيّر لمجرى الاحداث ومنح كل الآراء مجالاً للتعبـير عن نفسها. ودعم ذلك بقانون يحافظ على الاستقلال من الضغوطات السياسية والتجارية[58].

وبين "الدعاية المتداولة بكثـرة في البث الحكومي للإذاعة والتلفزيون والانجرار الى المهاترات السقيمة من البعض في البث الخاص. ينـبغي أن يكون بإمكان البث العام أن يخاطب ذكاء الجمهور وقدرته على التمحيص"[59]. إذ يستوجب أن تحرص موضوعات البـرامج والاخبار المقدمة من خدمات البث العام بجد على الشرح والتعمق، وبالتالي إثراء الحياة الديمقراطية للمجتمع[60]. وهذا لا يتم الا عبر الاستقلال.

إن إعلام خدمة البث العام الخاضع لمصلحة خاصة معينة أو الذي يقترن برغبات السلطة أياً كانت، يفقد ثقة الجمهور ولا يسهم في انتفاع المواطنين ولا ييسر مشاركتهم في الحياة العامة، كذلك الحال عندما تنتج البرامج وفقاً لمقتضيات ربحية.

4- التميّز – Distinctiveness*

يفرض على خدمة البث العام بصفتها محفلاً عاماً، التمـيز عن الوسائل الإعلامية الاخرى، من خلال تشجيعها على "التعبـير عن الأفكار والآراء والقـيم الرائجـة فـي المجتمـع الـذي يحتضـنها"[61].

---

58 Banerjee , P16.
59 Price, P17.
60 **Public Broadcasting**, P17.
* جاءت كلمة Distinctiveness في اغلب المصادر، فيما رادفتها كلمة Excellence في مصادر أخرى.
61 Price, P18.

والجمهور يحتاج أن يدرك هذا التميز في انتاج البرامج ونوعها وامتلاكها للطابع الخاص[62]، أي إنتاج كل انواع البرامج والموضوعات بطريقة مغايرة للوسائل الاعلامية الاخرى، دون الغفلة عن إنتاج البرامج التي لا يهتم بها الاعلام الخاص، وعن مخاطبة الجماهير المهمَلة في الوسائل الاخرى.

ويفرض التميز أن يولي البث العام اهتماماً خاصاً في تصميم برامجه[63]، وإنتاج برامج خاصة بالخدمة ذات جودة فنية عالية. فرغم مقدرة البث العام على شراء/طلب انتاج برامج معينة، إلا أن وجود إنتاج محلي خاص به، لا يضمن فقط استجابة البرامج بحال ملائم لمعايير الخدمة، بل استدامة خبرة تختص بها الخدمة، وخلق معايير داخل الصناعات الإعلامية وتعزيز مواهبها[64]، وهو ما يسميه البعض بـ"ثقافة الابداع"[65]. ويقتضي هذا الأمر أن يتعلق خصوصاً بخدمة البث العام الجديدة التي تحتاج إلى أن تنفرد وتتميز بهويتها. إن طبيعة كل برامج البث العام، من أي صنف، يفترض أن تكون أمثل انواعها وعلى أعلى مستوى ممكن.

5- المساءلة - Accountability

تأتي المساءلة بالقدرة على تقديم إجابات عن أسئلة المواطنين حول إدارة عمل خدمة البث العام، عبر تحقيق الخدمة للانفتاح التام أمام شكاوى وأسئلة جماهيرها وكشف الميزانية والحسابات المادية التي

---

62 Banerjee, P16.
63 **Public Broadcasting**, P19.
64 **Public Service Values,** P4.
65 Price, P81.

تخضع للتدقيق العام المستمر بكل شفافية. حيث تنشر السياسة والقواعد والانظمة والميزانية السنوية وغيرها من الوثائق ذات الصلة. والهدف من ذلك هو سعي الخدمة بجهد ليكون العمل فيها وفق مبادئ الحكم الرشـــيد[66].

والمساءلة بمفهومها الالكتروني تعني خلق البنية التحتية الرقمية لمجموعة من الامكانات الجديدة من أجل التواصل مع جمهور خدمة البث العام، وشرح الخيارات، وتقديم الاجابات، والرد على الملاحظات المقدمة بكل تقدير، والانخراط بنشاط في مواقع الشبكات الاجتماعية المشاركة في الحوار، أي الاتصال في اتجاهين. وهذه المشاركة مصدر من أجل بناء الثقة، عبر مناقشة الخيارات، وتصحيح الاخطاء[67].

كما تشجع خدمة البث العام موظفيها على المشاركة في المدونات والشبكات الاجتماعية من أجل توفير نظرة ثاقبة على الطرق التي تنتج قصصهم. بالمقابل، لا يعني فهم الجمهور لعمل الخدمة، كشف الموظفين عن المعلومات التي هي فقط ذات أهمية للمؤسسة. فلا يسمح لأي من العاملين في الخدمة باستخدام مواقع الشبكات الاجتماعية للتعبير عن الآراء التي تضر بالخدمة أو التي تثير تساؤلات حول استقلالها ونزاهتها، لان تعبير صحفيي الخدمة يعتبر جزءاً من رأي المؤسسة عن نفسها[68].

66 **Public Service Values,** P5.
67 **Public Service Values,** P6.
68 **Public Service Values,** P16.

6- الابتكار - Innovation

أضيف هذا المعيار لاحقاً الى معايير خدمة البث العام، إستجابة لمتطلبات جديدة في الاعلام، قدمتها التكنولوجيا المتسارعة، من أجل أتيان خدمة البث العام بطرح غير مستهلك عند الجمهور الحديث.

الإبتكار يعني قدرة خدمة البث العام على مفاجأة الجمهور وإنعاشه[69]، عبر تطور خلاق في الشكل والمضمون، وإثراء البيئة الإعلامية في البلـــد الذي تنشأ به والمناطق التي تعمل فيها، والسعي بجهد الى أن تكون الخدمة مركز قوة ودافع للابتكار والإبداع الإعلامي، بإيجاد أشكال تواصلية إبداعية، ومواكبة التكنولوجيا الحديثة، وخلق حالات متجددة باستمرار للتواصل مع الجمهور. وهذا يتضمن التدريب الدائم للموظفين فيها وجذب أليق الخبرات، حتى يتمكنوا من المشاركة في المستقبل الرقمي، وخدمة الجمهور[70].

رابعاً- تطبيق المعايير

وفقاً لتقرير اليونسكو لمؤشرات التنمية في وسائل الإعلام، يستند تطبيق خدمات البث العام لمعاييرها، على مجموعة أسس تمثل المبادئ التوجيهية التحريرية للخدمة عبر الاعلام والتربية والترفيه. وهي ما

---

69 Lublinski, p24.
70 **Public Service Values**, P5.

تحقق الوظيفة المطلوبة من إنشاء خدمة البث العام. وهذه الأسس التوجيهية[71]:

- أن تكون غير حزبية وغير ربحية، فقط للمصلحة العامة.

- توفر التغطية الوطنية التي تكملها الخدمات الإقليمية منها. لا سيما في الولايات/المحافظات المستقلة أو المناطق ذات لغات مختلفة. اذ ينبغي أن تصل برامج الخدمة إلى المناطق والثقافات والمجموعات اللغوية على أرض الوطن كلها.

- تتيح خدماتها مجاناً، أو بتكلفة ما هو متاح للسكان جميعهم.

- تقدم اخباراً شاملة ومتوازنة، خاصة في أوقات الانتخابات.

- توفر منتدى للمناقشة العامة من خلال البرامج الحوارية.

- ضمان الحد الأدنى من المحتوى الذي تم إنتاجه محلياً.

- لها برامج مبتكرة ومتنوعة وأصيلة.

- الحماية من التدخل السياسي أو الإقتصادي.

- وجود ضمانات محددة لاستقلالها التحريري.

- تمول مناسب وآمن لحمايتها من التدخل التعسفي. والأموال العامة أحد مصادرها.

[71] Lublinski, p28.

- تؤدي دوراً رئيساً في تحديث البيئة التكنولوجية في البلاد. ووضع الأدوات المناسبة لمكافحة الفجوة الرقمية التي يسببها الموقع الجغرافي والعمر والتعليم والمستوى الاقتصادي للفرد.

- تكون مسؤولة أمام الجمهور من خلال هيئة إدارية. ولها سيطرة كاملة على تعييناتها الداخلية.

- لديها التزام في التشاور والمشاركة مع المؤسسات العامة ومنظمات المجتمع المدني، بما في ذلك نظام الشكاوى.

ولأجل إعداد وإنتاج مضمون خدمة البث العام بحسب متطلبات المعايير، هناك قواعد للسياسة التحريرية، خاصة في نشرات الاخبار التي تعد أهم المواد الإعلامية. والإلتزامات بهذه القواعد تعزز موضع نشرات الخدمة بين المؤسسات الاعلامية الاخرى[72]:

1- تناول الشؤون الجارية والاخبار الحالية بطريقة صريحة تكشف عن كل الحقائق الاساسية.
2- احترام حق المتلقي عبر إيصاله الى مجموعة متنوعة من وجهات النظر، وعدم إخفاء الحقائق المتاحة ذات الصلة بالخبر وعدم التشويه أو التركيز الخاطئ أو غير المناسب، من أجل تقديم جميع الاطراف.

---

[72] Mary Raine, **Editorial Guidelines**, (London: CBA and UNESCO, Fourth Edition, 2010), P5.

3- تحقيق التوازن. قد لا يتحقق ذلك دائماً في نشرة اخبارية واحدة كما لا يتحقق في برنامج واحد، لكن ينبغي أن يتم ذلك في غضون فترة زمنية مقبولة.

4- قرار إنتقاء الاخبار في غرفة التحرير يكون على أساس إستحقاق الخبر ووضوحه، ولا يعني بالضرورة أن الخبر لا جدال فيه وأن كل جوانب القضية حصلت على المقدار نفسه من الوقت.

5- من الأهمية بمكان التمسك بمبدأ الحرية الصحفية، وحماية المصدر الصحفي هو جزء مهم ضمن هذا المبدأ.

6- التعامل بعناية كبيرة في عرض العنف والأعمال الوحشية.

7- احترام الخصوصية والحقوق الشخصية والشرعية وعدم التدخل في الحزن الخاص بالفرد أي الحزن الشخصي، إلا أن يتجاوز ذلك الى اعتبارات تتعلق بالمصلحة العامة، مع العناية في التعامل معه.

8- عدم السماح للإعلانات والاعتبارات التجارية أو السياسية أو الشخصية للتأثير في القرارات التحريرية.

9- عدم اتخاذ أي موقف تحريري في التقارير والبرمجة.

الفصل الثالث

خدمة البث العام والديمقراطية

أولاً – ثنائية خدمة البث العام والديمقراطية

بوجود التراث العلمي من دراسات وابحاث إعلامية، لا تعوز الإشارة إلى دور الإعلام في تشكيل الرأي العام وعملية الإندماج الاجتماعي ونشر الثقافة. الدور الذي عُد في الانظمة الديمقراطية ركيزة مهمة للنضال ضد الانظمة الشمولية، وأجدى أدوات الإصلاح عبر حرية الرأي والتعبير والإخبار. وهذه الحرية هي من الحقوق المضمونة في الديمقراطية لمنع التفرد بالحكم والاضطهاد من قبل السلطة للشعب أو الأكثرية للأقلية.

من هنا ارتبطت ومنذ قرنين من الزمن الديمقراطية بالإعلام[73]، وباتت وسائل الاعلام "منصة للخطاب الديمقراطي"[74]، ومنبراً رئيساً

---

73 عبد اللطيف بن صفية، وسائل الاعلام والمجتمع المدني في الفضاء العمومي، **مجلة الاذاعات العربية**، العدد 2، (تونس:2011) ص 16.

74 **Assessment of Media Development in Palestine - Based on UNESCO'S Media Development Indicators**, (Palestine: UNESCO, 2014), P36.

"لتسويق ونشر الديمقراطية... فهي مؤسسة تسهر على تنوير الرأي العام الذي يعد السلطة الحقيقية في المجتمع"[75].

فالاعلام يساعد في تقبل التنوع، عبر تعددية الطرح لمختلف الآراء التي تعكس طبيعة أي مجتمع، والحوار الديمقراطي غير مؤثر ما لم يكن لوسائل الإعلام دور في اظهاره. بل ان ممارسة الديمقراطية تكون مستحيلة من غير إعلام حر[76]، لأن وسائل الاعلام هي التي تقوم بمهمة المراقب على المؤسسات، أي هي من أدوات الجمهور في تعزيز الشفافية والمساءلة.

تحيل علاقة الاعلام بالديمقراطية هذه، التي تعد الأساس في إدارة الصالح العام وتفعيل العملية السياسية خاصة في بلد يعيش حالة من التحول الديمقراطي، الى "أن تنظيم الاعلام والاتصال، واشكال إدارته يمثّلان أحد أهم المعايير الدولية المعتمدة في تحديد ديمقراطية أيّ نظام سياسي"[77]، وبالتالي إلى تبني نموذج للإعلام يحمل أعلى المبادئ في المهمات والرسالة، إعلام جماهيري يعمل على إحتكاك المجتمع المدني بمؤسسات الدولة وفق نسق لا يتميز بأنه أقرب الى التوافق[78].

---

[75] محمد حسن السعدي و عبد السلام محمد السعدي، **الاعلام والديمقراطية في الوطن العربي**، (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع. ط1، 2010)، ص7.

[76] C. Edwen Barker, **Media, Markets and Democracy**, (Cambridge: Cambridge University Press, 2004), P125.

[77] الزرن، **اعلام الخدمة العامة في الوطن العربي**، ص 22.

[78] إريك ميغريه، **سوسيولوجيا الاتصال ووسائل الاعلام**، وريس شربل (مترجم)، (لبنان: جروس برس، 2009)، ص22.

وبهذا أنشأت الأسس الاخلاقية في الحكم الديمقراطي "خدمة البث العام" وفسرت فعلها الواقعي ومنحت النسق الكلي للمضمون وعملت على توجيهه. حتى باتت خدمة البث العام "أهم أدوات الديمقراطية الاجتماعية"[79]، وعنصراً لا غنى عنه لسير المجتمعات، فهي لا تميز جهة ما، في أي من المضامين، وتلتزم بذلك أمام/مع المواطنين والمجتمع المدني، لدعم الوحدة والسلم الاجتماعي ونشر الثقافة الديمقراطية[80]. إنه النموذج الاكثر فاعلية لتنفيذ هذه المهام ضمن الحكم الديمقراطي. والاثنان مقترنان ولا ينفكان نظرياً أو تطبيقياً.

وبينما يعمل البث العام عماداً للديمقراطية، عبر حراسته للتنوع الثقافي الوطني، تفرز التجارب المقابلة في العديد من الدول التي يهيمن فيها نموذج البث الحكومي أو النموذج التجاري المواجهان لخدمة البث العام، نقاط ضعف مهمة، مثل فقدان أصوات الأقليات وانخفاض البرامج لفئات محددة في المجتمع أو انخفاض جودة البرامج لصالح وسائل الترفيه بدلاً من المعلومات والتعليم[81]. الأمر الذي يأتي بوظيفة ديمقراطية أخرى للخدمة، وهي دعم أسس الروابط الاجتماعية والعلاقات بين الأفراد وبين المجموعات، عبر عرض النقاش وكل أشكال الحوار مع فئات المجتمع، أي تجسيد للمواطنة، علاوة على التعددية؛ أساس التفكير الديمقراطي والملهم لسياسات التحرير في أي خدمة بث عام. فالتعددية تحمي المجتمع من سيادة بعض الافكار أو

79 **Public Broadcasting**, P7.
80 **Assessment of Media Development in Palestine**, P68
81 Wild, P11.

القوى ومن الخضوع الى "دوامة الصمت*" من جهة، وتوجد حالة من التوازن الضروري في المجتمع من جهة أخرى[82].

في هذا الشأن، أكدت الدراسات التي دعمت نتائجها ارتباط البث العام بالمواطنة الكاملة، على أن الخدمة لا يُقيّم عملها واداؤها من حيث رضا العملاء أو ضمن أفق السوق فقط، وإنما من حيث ما يمكن أن يسهم محتوى خدمة البث العام في تفعيل الديمقراطية[83].

لكن مساهمة خدمة البث العام، التي "توطد المواطنة الاجتماعية والسياسية والثقافية و التماسك الاجتماعي"[84] بعدها "عاملاً ثقافياً وديمقراطياً حاسماً"[85]، لا يمكن أن تعطي النتائج الواضحة إلا إذا رافقتها تقوية الحكم الديمقراطي المرتبط بقضايا الحكم الأخرى في بلد ما. ففي بعض المجتمعات يكون البث العام جزءاً من ترسانة الترويج للديمقراطية ومساهماً فاعلاً فيها، وهو يوائم التطور الديمقراطي لتلك

* "دوامة الصمت" أو "اللولب الصمت" نظرية للباحثة الألمانية إليزابيث نويل نيومان Elisabeth Noelle Neumann (1916 - 2010) تعتمد على افتراض أن وسائل الإعلام حين تتبنى آراء أو اتجاهات معينة خلال فترة من الزمن، فإن معظم الأفراد (الجمهور) سوف يتحركون في الاتجاه الذي تدعمه وسائل الإعلام، وبالتالي يتكون الرأي العام بما يتسق مع الأفكار التي يدعمها الإعلام. أحياناً قد تتخذ وسائل الاعلام جانباً مؤيداً لإحدى القضايا أو الشخصيات، ما يؤدي إلى تأييد معظم الأفراد لهذا الاتجاه بحثاً عن التوافق الاجتماعي. أما الأفراد المعارضون لهذه القضية أو ذلك الاتجاه، فإنهم يتخذون موقف الصمت تجنباً لاضطهاد الجماعة وخوفاً من العزلة الاجتماعية أو الوظيفية، وبالتالي إذا كانوا يؤمنون بآراء مخالفة لما تعرضه وسائل الإعلام، فإنهم يحجبون آراءهم الشخصية، ويكونون أقل رغبة في التحدث عن هذه الآراء مع الآخرين.

82 **وسائل الاعلام العمومية العربية**، ص45.

83 Stuart Soroka and others. Auntie knows best? Public broadcasters and current affairs knowledge, **British Journal of Political Science**, Issue 4, (UK: October 2013) pp 719 - 739.

84 John Trescott Thomas, **Media Management Manual**, (New Delhi: UNESCO, 2009) P6.

85 Lublinski, p13.

المجتمعات. بينما بلدان أخرى، منها الدول العربية، مازال التحدي الذي يواجه البث العام ساكناً في المستوى الرئيسي الاول، مثل الوصول الى الاستقلال الحقيقي والحصول على قاعدة مالية آمنة.

ثانياً- خدمة البث العام في الانتخابات

يعمل البث العام على خدمة مصالح الديمقراطية وتعزيز حرية الرأي والتعبير، ومساعدة الدولة على التطور والنمو. الانتخابات، بصفتها احدى الممارسات الفعلية للديمقراطية، هي المحك الذي يظهر فيه واجب الخدمة أمام الرأي العام. هذا الواجب الكبير ينجز عبر الاعداد المتوازن والمعمق والمفصل للتغطية الانتخابية على أعلى مستوى من النزاهة والموضوعية، فالبث العام المؤسسة الوحيدة القادرة على توفير تغطية إعلامية محايدة للانتخابات.

تعني مشاركة الافراد في عملية الانتخابات، الايمان بحرية الفرد وحقه غير القابل للتصرف بموجب القانون، ومساواة جميع المواطنين بغض النظر عن الجنس أو العرق أو اللون أو العقيدة أو المعتقد السياسي. ويأتي دور البث العام هنا للمساهمة في إتمام هذا المعنى، بخلق وتعزيز البيئة الديمقراطية والشرح والتعمق وتقديم الحقائق وإبلاغ المواطنين عن سياساتهم وجميع القضايا الكبيرة، حتى يتمكن الناخبون جيداً من اتخاذ خيارات معقولة. وهو دور يقتضي أن تتصاعد أهميته في الدول التي تفتقر الى أساس قوي في الحكم

الديمقراطي[86]. فالهدف من أي تغطية في مرحلة الانتخابات يقف أمام ضمان تمكين الناخبين من الاختيار الواعي، ومنحهم معلومات دقيقة وعادلة ونزيهة ومتوازنة حول إجراءات الانتخابات اللوجستية[87]، ومواقف الأحزاب السياسية والمستقلين والمرشحين.

في الوقت الذي تسعى جميع الأطراف للتأثير على القرارات التحريرية، ينكشف الاختبار الحقيقي لالتزام الخدمة بمسؤوليتها، وتثبت مناعتها عن كل اشكال الضغوطات السياسية.

تشرح ماري رين Mary Raine في الطبعة الرابعة لكتابها: المبادئ التوجيهية التحريرية Editorial Guidelines الصادر عام 2010، الواجبات الرئيسية للخدمة، وتعرض مبادئ عديدة هامة تطبق في مرحلة الانتخابات، منها: حق الجمهور في أن يستمع إلى وجهات النظر الشاملة لآراء وحملات جميع الاحزاب، لمختلف الأطراف، بشأن جميع المسائل ذات الأهمية، وتقديم روايات موثوقة ومتوازنة وغير متحيزة، ليتمكن الناخبون من التعبير عن رأيهم. بالإضافة الى عدم وقوع الخدمة تحت سيطرة الأفراد أو جماعات الضغط المؤثرة بسبب مناصبهم، ثروتهم، علاقاتهم الأسرية، أو العلاقات والمواقف الخاصة من قبل بعض العاملين في البث العام مع شخصيات سياسية.

---

[86] **العملية الانتخابية والاعلام: نصوص مرجعية**، (المملكة المتحدة: اليونسكو وأخرون، 2005)، ص3.

[87] **International Standards for the Media**, (United Kingdom: UNESCO others), P33.

ويماثل حق جميع الاحزاب في التعبير عن وجهات نظرهم، إتاحة الفرصة للناخبين من اجل التعبير عن آرائهم دون قيد، وتوفير فرص لهم، للمشاركة في المناقشات السياسية بشأن قضايا الانتخابات. المواطنون المشاركون في هذه البرامج يمثلون، بالضرورة، مختلف الآراء وقطاعات المجتمع، مع الاهتمام كثيراً بالأقليات والنساء.

بناءً على ذلك، ينبغي التخطيط بشكل سليم جداً للانتخابات قبل موعدها. وحتى اذا استدعت التطورات السياسية غير المتوقعة احياناً الى صناعة انتخابات سريعة قبل الموعد المحدد لها، فأن على خدمة البث العام تشكيل وحدة انتخابية خاصة يعمل بها أكثر الصحفيين المدربين والملتزمين بمعايير الخدمة، لوضع الخطط اثناء تلك المدة، متضمنة توفير الكثير من المعلومات التي يستخدمها الناخبون عند اتخاذ قرار التصويت عن الخيارات المتاحة، بما في ذلك معرفة ما فعله النواب الحاليون وموقف كل طرف بشأن مجموعة من القضايا، إلى جانب الحملات التي تقوم بها الأحزاب والمرشحون[*].

وتتاح فترات من وقت بث الخدمة لكل الاحزاب السياسية المعترف بها رسمياً[88]، وبعدالة مع الأطراف الصغيرة منها، بحيث يمكن للناخب أن يفهم مباشرةً سياسة الحزب الذي يؤيده. وليكون

---

* لا يضيق تشكيل وحدة خاصة، أعضاؤها أبرع الصحفيين المدربين والملتزمين بمعايير خدمة البث العام، مع الانتخابات والانتخابات غير المتوقعة فقط. بل من الموجب أن يكون لدى الخدمة لجان منتقية وفق مبادئ واضحة لاستكمال أي وظيفة اعلامية عرضية تصيب الدولة أو المجتمع مثلاً. اضافة لوجود اللجان الثابتة التخصص.

88 *التزامات مختلفة لوسائل الاعلام العامة والخاصة*، موقع شبكة المعرفة الانتخابية، 2017/5/9،

<http://aceproject.org/ace-ar/topics/me/mea/mec03>

الجمهور على ثقة بما يتلقاه، يحتم أن يتجنب البث العام القيام بما يمكن أن يجعل المواطنين يشككون في حياديته، مثل تجنب الموضوعات بشأن مسائل مثيرة للجدل، وعدم بث آراء قد تحرض على العنف أو الكراهية على أساس العرق أو الدين أو القناعة السياسية.

مبدأ آخر، تزداد صعوبة تطبيقه في مرحلة الانتخابات، هو تحقيق التوازن.

محافظة البث العام على مركز ثقله بعدم تأرجحه لجهة ما، أدق مهمة للخدمة واصعبها. فمن غير المحتمل تحقيق التوازن في مضمون برنامج واحد أو في وقت محدد، لكن بالإمكان عبر سلسة من البرامج ذات الوحدة الموضوعية، والاهتمام بأن تنبأ الخدمة الجمهور بوقت بثها لوجهة نظر (مَن).

على سبيل المثال، لا يسيطر بيان الحزب الاول على أجندة الأخبار، ويوازيه إعطاء تغطية مماثلة لبيان الحزب الثاني الذي يتم إطلاقه في الأيام ذات الصلة. لكن، قد يبث بيان الحزب الاول في وقت ما بعد الظهر، على الراديو، عندما يخرج الناس بسياراتهم بعد العمل للمنازل. بينما بيان الحزب الثاني يبث وقت الفطور أو في وقت متأخر من الليل، حيث لا جمهور يذكر.

إضافة إلى عدم تفضيل طرف معين، فالتوازن يعني منع إعلاميي خدمة البث العام من العمل خلال فترة الانتخابات، إذا كان لهم أي نشاط أو مشاركة في الحملات السياسية أو كانوا مرشحين، خاصة أولئك الذين يظهرون على شاشات التلفزيون أو الذين يصنعون

القرارات التحريرية[89]. وعلى هذا يجب أن يكون للخدمة قاعدة دائمة، بأن صحفييها ممنوعون من التعبير عن آرائهم السياسية. لأن تعريف أحد من صحفيي الخدمة بأحد الأحزاب السياسية يدمر الثقة بالبث العام.

كما على الخدمة الإحتراز في الحملات الانتخابية من "خطر" كبار السياسيين، مثل الرئيس أو رئيس الوزراء، لإحداث ميزة سياسية لهم، وهم يحاولون تحويل العمل الوزاري الروتيني إلى فرص إضافية للبروز في الانتخابات[90].

دور خدمة البث العام في هذا المحل، هو التشكيك كثيراً وعدم الإنجرار لصناعة بيانات إنتخابية واضحة للأحداث الرسمية اليومية.

في أستراليا، إذا رام رئيس الوزراء، وقتاً من البث العام لطرح مسألة أو معالجة مصلحة وطنية، فعليه أن يقدم طلباً إلى هيئة الإذاعة الوطنية ABC. وفي حال منح مجلسها ذلك، فإن زعيم المعارضة يُحفظ له الحق بالرد، إذا اعتبر طلب رئيس الوزراء ذا طبيعة سياسية حزبية.

ورفض الإنجرار للمصالح السياسية، يفصح أن على البث العام التعامل مع الاخبار الواردة من المكتب الصحفي الرسمي - أي من الجهات التابعة للدولة والمحررة باسلوب انتقائي للغاية - بمراجعة القيمة والدقة، وعدم بث تلك الاخبار في النشرات ببروز وبلا تغيير، وهذا لا يشمل وقت الانتخابات فقط. فوصول الخبر من وكالة أنباء

---

[89] Thomas, P91.
[90] Raine, P18.

حكومية أو مكتب إعلامي وزاري لا يعني أنه لا يحتاج إلى فحص، خاصة اذا كان صحفيو الخدمة يعرفون من مصادر موثوقة أخرى أن ما وصلهم من الجهة الرسمية غير سديد، فإنه يتوجب إطلاع الجمهور على الواقع.

إن المواطن في خدمة البث العام ليس مجرد صوت، بل عنصر فاعل في الانخراط بالعملية السياسية كلها، عبر منحه القدرة على المتابعة والمراقبة والنقد والمحاسبة.

ثالثاً – تعزيز خدمة البث العام للمجتمع المدني

تؤكد الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها رقم 59 في كانون الاول/ديسمبر 1946، على أن حرية تداول المعلومات حق من حقوق الإنسان الأساسية، وهي المعيار الذي تقاس به الحريات جميعها، والتي تكرس الأمم المتحدة الجهود لها. ووسائل الاعلام عموماً هي من صميم مهمات منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة المنصوص عليها في ميثاقها التأسيسي. فحرية التعبير وحرية الصحافة واستقلال وسائل الاعلام، مجال نشاطها المميز[91]. وتعد المحكمة الاوروبية لحقوق الانسان حرية التعبير عن طريق وسائل الاعلام، ركناً اساسياً لقيام ديمقراطية حقيقية في أي دولة. أيضاً المحكمة الامريكية لحقوق الإنسان التي ترى الحريات الإعلامية هي المحك الاساس لجميع

91 **Public Broadcasting**, P3.

الحريات. ومن أجل إظهار وإتمام وظيفة النموذج الاعلامي القادر على تحقيق الحرية وضمان حقوق الجميع وتعزيز التربية المدنية، تسعى الهيئات والتحالفات الاعلامية الدولية والمهتمة لإبراز وإجادة الدور المناط بخدمة البث العام وإرساء أفيد ممارساته وتوفير الدعم له بأشكال مختلفة*.

ونستعين بالـ UNESCO و UNDP، كمثالين يفسران علاقة خدمة البث العام بالمجتمع المدني.

المنظمتان تتبعان الأمم المتحدة، وتملكان الشمولية الاكبر، فضلاً عن تعاونهما مع المؤسسات الاعلامية الاقليمية والوطنية لتوضيح ودعم وتحسين أداء الخدمة في مجتمعها.

---

* من أبرز تلك التحالفات والهيئات:

- اتحاد إذاعات آسيا والمحيط الهادئ The Asia-Pacific Broadcasting Union (ABU)
- الاتحاد الأفريقي للبث African Union of Broadcasters (AUB)
- اتحاد البث الأوروبية The European Broadcasting Union (EBU)
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي United Nations Development Program (UNDP)
- تحالف الإعلام العام Public Media Alliance (PMA)، سابقاً: اتحاد اذاعات الكومنولث The Commonwealth Broadcasting Association (CBA).
- المجلس العالمي للإذاعة والتلفزيون World Radio and Television Council (WRTVC)
- مركز آسيا للمعلومات والاتصالات والإعلام The Asia Media Information and Communication Centre (AMIC)
- منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة اليونسكو The United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO)
- هيئة الاذاعة البريطانية British Broadcasting Corporation (BBC)

تقول اليونسكو إن خدمة البث العام تعزز "التعليم والوعي الثقافي والمجتمع المدني"[92]. إذ تتكفل خدمة البث العام بمسؤوليتها عن عدم تميز أي جهة في أي من المضامين، ودعم الوحدة والسلم الاجتماعي، ونشر الثقافة، وتمكين المواطنين من اتخاذ قرارات بما يلزم لتنميتهم. وبذلك تعزز الخدمة المجتمع المدني وتمكنه في المقابل من المشاركة في تحديد ملامحها. إنها "أداة أساسية لضمان التعددية والوئام الاجتماعي ولتقوية المجتمع المدني"[93].

وترمي المنظمة باستراتيجياتها الى تدعيم ذلك الفرض، بالمساهمة في إنتاج برامج ذات جودة عالية تستجيب لحاجات المجتمع، وإدامة عمل خدمات البث العام التحريرية لأجل تحقيق أدوارها الثقافية والتعليمية والاجتماعية، خاصة للمجتمعات المفتقرة لذلك، والى الإلتزام بمبادئ الخدمة عبر إقامة المؤتمرات وورش عمل وتمويل التدريب واصدار المطبوعات والمساهمة في بناء القدرات، وتشجيع العاملين في الخدمة على تقديم معلومات غير متحيزة لجميع المواطنين.

وبالإضافة الى إقامة شراكات وتحالفات بين خدمات البث العام بعضها مع بعض، تحفز اليونسكو النقاش الدولي حول القضايا الهامة ذات الصلة وأثرها على التعليم والثقافة والمجتمع المدني. وترى ضرورة بناء تحالفات إستراتيجية مع العاملين في البث العام وصناع

[92] *Public Service Broadcasting*, UNESCO website, <http://portal.unesco.org/ci/en/ev.php-url_id=1525&url_do=do_topic&url_section=201.html>

[93] صقر، ص6.

القرار والمجتمع المدني، عبر دعم المناقشات بينهم. والدعوة إلى توعية الحكومات والرأي العام حول الأهمية الفريدة لخدمات البث العام.

من أجل ذلك، اتفقت الدول الأعضاء في اليونسكو خلال المؤتمر 32 عام 2003 على تعزيز نموذج خدمة البث العام على مستوى العالم واستقلاله تحريرياً، بوصفه خدمة فريدة توفر للجميع امكانية الوصول الى المعلومات والمعارف، عبر نوعية المحتوى المتنوع العاكس لاحتياجات وتطلعات مختلف الفئات المستهدفة، وعلى تقديم المساعدة لخدمات البث العام في البلدان النامية، وإسداء المشورة إلى الدول الأعضاء بشأن المسائل القانونية والتنظيمية والمالية، والمساهمة في مراجعة التشريع الوطني، وغيرها من الموضوعات الرئيسية المتصلة بمجالات خدمة البث العام[94].

ادت نتائج المؤتمر الى تغييرات تحققت في بعض الدول، التي تلزمها موافقتها في المؤتمر بتبني "خدمة البث العام" وتعزيز دوره. كما أجري مزيد من الالتزام من جانب محطات البث الوطنية العربية التي تنتمي تنظيمياً إلى اتحاد الإذاعات الأوروبية، وهي: اتحاد الإذاعة والتلفزيون المصري ERTU، الإذاعة والتلفزيون الأردنية JRTV، تلفزيون لبنان، الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزيون المغربيSNRT، والبث الاذاعي والتلفزيوني الحكومي في الجزائر وتونس[95].

---

94 Smith, P58.

95 **Public Service Broadcasting in The MENA Region**, PP31-32.

يلي اليونسكو، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP الذي ذهب الى وصف مسؤولية خدمات البث العام بأكبر من تدعيمها للديمقراطية والحكم الديمقراطي. أوضح UNDP أن جهود الخدمة في تمدن المجتمع تمكنها كذلك للحد من الفقر، عن طريق ضمان وصول الفئات المهمشة والمنبوذة - تلك التي لا نفوذ سياسياً لها أو اقتصادياً أو سلطة- إلى المعلومات وتوفر صوت لمن لا صوت له. يشرح UNDP ذلك عن طريق[96]:

أ- توفر خدمة البث العام صوتاً للذين لا صوت لهم. وهي من الواجب عليها، الترويج لوجهات النظر البديلة، والذي يعد أمراً حيوياً لتفعيل الديمقراطية. وهذا يعني تسهيل مجموعات مختلفة للوصول إلى وسائل الإعلام من خلال دعم إنتاج البرامج المحلية على المواضيع والمواد ذات أهمية لمثل هذه الفئات الفقيرة والمهمشة.

ب- تضمن وصول عامة السكان إلى مجموعة واسعة من وجهات النظر حول القضايا ذات الاهتمام العام، فالدور المهم لخدمات البث العام هو جعل مؤسسات الحكم والعمليات مفهومة بطريقة أنسب من قبل السكان، وخاصة الفئات الفقيرة والمهمشة. من خلال العمل الإتصالي لتوعية وتثقيف الجمهور.

ج- يمكن لخدمة البث العام أن تعزز التسامح والتفاهم بين المجموعات المختلفة في المجتمع. حيث التوترات العرقية المتأصلة والقمع والحروب الأهلية والإنتقام العنيف. إذ تستطيع مؤسسات الخدمة أن تؤدي دوراً في توفير مساحة إعلامية بأشكال

[96] Wild, P12.

شتى للمجموعات المتنوعة من أجل مناقشة وتبادل وجهات النظر دون عنف.

د- ييسر البث العام النقاش حول التنمية الوطنية، والتخطيط للحد من الفقر، وحول اتفاقيات السلام والمصالحة، وعمليات الحوار. فخدمة البث العام يمكن وينبغي أن تؤدي دوراً مركزياً في كل الجهود الرامية لمنع نشوب الصراعات، لا سيما من خلال ضمان حرية تدفق المعلومات وتنوع أكبر فيها.

إن عدم وجود هوية وطنية مشتركة، يعني أن اعلام الدولة، والاعلام التجاري، منحاز للغاية ولا يرضي جميع المصالح والاحتياجات العامة للجمهور. فهو لا يزود الجمهور بالمعلومات التي تصب في بناء مجتمع مدني متماسك. في حين أن خدمة البث العام ذات السياسة التحريرية المستقلة في كل جزء من مضمونها، تمثل الوسيط الاساسي الموفر للفضاء العام بين المجتمع والدولة. وهذا ما يفسر تسمية البعض لخدمة البث العام بـ"اعلام المجتمع المدني"[97].

بمقاربة عربية، ما زالت خدمات البث العام واقعة إما في حيز النقاش والنص أو في واقع مضعوف، بحسب حال تلك البلدان التي يشهد كل منها تحولاً معيناً. كثيراً ما تبين نتائج بحوث تجرى على الاعلام الممول من المال العام في البلدان العربية أن الدولة أو الحكومة أو الحزب الحاكم أو أي أسم يشير الى السلطة السياسية الماثلة هي من

---

[97] **وسائل الاعلام العمومية العربية**، ص19.

تسيطر وتتحكم بمخرجات المؤسسات الاعلامية الوطنية، بما لا يلائم المصلحة العامة*.

---

* على سبيل المثال، انظر:

- **الاعلام في العالم العربي بين التحرير وإعادة الهيمنة، دراسات في البث الاعلامي في الاردن ومصر والمغرب**، (مصر: مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان، 2007).
- أوسم ماجد غانم، **تطبيق معايير خدمة البث العام في شبكة الاعلام العراقي**، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة بغداد، كلية الاعلام، 2017.
- جمال الزرن و معز بن مسعود، **اعلام الخدمة العامة في الوطن العربي: الخصائص والرهانات والتحديات هيئات الاذاعة والتلفزيون مثالا**، (تونس: اتحاد اذاعات الدول العربية- جامعة الدول العربية، 2014).
- **وسائل الاعلام العمومية العربية وعمليات التحول الديمقراطي**، (تونس: معهد الصحافة وعلوم الاخبار و مؤسسة كونراد أديناور، 2013).
- Bouziane Zaid, **Public Service Television Policy and National Development in Morocco**, (Dissertation of Doctor), University of South Florida: College of Arts and Sciences ،2009.
- **Public Service Broadcasting in The MENA Region: Regional Report**, (Paris: Panos Paris Institute and Mediterranean Observatory Of Communication, 2012).

الفصل الرابع

تحديات خدمة البث العام

أولاً- تمويل خدمة البث العام

تأدية وظيفة عامة في البث تعني بالضرورة تمويل عام. وإنتاج برامج ذات جودة عالية وفق معايير خدمة البث العام، أمر يتطلب مصدر دخل كبير ومستقر، وهذه قضية لا ميول عنها ولا تعد عبئاً مالياً في الدول التي تطبق خدمة البث العام.

في هذا الصدد، لا توجد طريقة مثلى للتمويل، بل هناك أشكال مختلفة تمول من خلاله الخدمة. إذ أن الغاية الاساس في تقديم التمويل هو أن يرى الجمهور فائدة من خدمة بث عام غير مرتبطة بالسلطة، ولا تخضع للسوق، وتتميز عن البث التجاري.

بعض مصادر التمويل لا تدخل مباشرة عن طريق ميزانية الدولة، وهذا قد يجعل من السهل على خدمة البث العام الحفاظ على مسافة فاصلة بينها وبين الحكومة. فالاعتماد على مصادر مختلفة للتمويل يمكن أن يصنع ضمانات أكبر لإستقلالية خدمة البث العام في إنتاج عملها اليومي.

والقاسم المشترك بين خدمات البث العام فيما يتعلق بالتمويل هو ضرورة عدم الركون، لا الى الإعلانات، حمايةً للخدمة من الخضوع لشروط السوق، ولا الى تمويل مباشر من قِبل الحكومة فقط، كي لا يتخذ هذا التمويل تهديداً من قبل السلطة لإخضاع الخدمة الى مصالحها غير العامة.

وأدناه الاشكال المتعددة في تمويل البث العام المتبعة في الدول المطبقة لنموذج الخدمة[98]:

أ- التمويل عن طريق المنح الحكومية:

يحصل البث العام ضمن هذا الشكل، الذي يعد الاكثر شيوعاً، على تمويل مباشر من الحكومة ضمن ميزانيتها. الدولة توفر الدعم المالي من أجل استمرار البث العام في عمله، لأن الخدمة تقدم معرفة الشؤون العامة ببنية أفضل بكثير من غيرها، حيث برامج للمصلحة العامة مقابل تلك الدرجة من تمويل الدولة[99]. فقرارات الحكومات حول تمويل البث العام، تمنح حق إطلاع المواطنين في الشؤون العامة والمشاركة فيها[100].

من الناحية المثالية تمول خدمات البث العام من المنح الحكومية على أساس 3 سنوات، مع إعادة النظر في التكاليف المرتفعة.

---

[98] Banerjee, P115.
[99] Eve Salomon, **Guidelines for Broadcasting Regulation**, Second Edition, (London: CBA and UNESCO, 2008), P14.
[100] Soroka, PP719 - 739.

النموذج الاسترالي مثال على هذا التمويل، إذ ان هناك مؤسستين للبث العام في استراليا تمولان من الاعتمادات البرلمانية، وهما[101]:

- هيئة الاذاعة الاسترالية Australian Broadcasting Corporation (ABC) التي تمول كل ثلاث سنوات مقدماً ويحضر عليها بث الاعلانات.
- خدمة البث الخاصة The Special Broadcasting Service (SBS) التي تمول كذلك من منحة سنوية يخصصها البرلمان، على أساس كل ثلاث سنوات، لكن مع تصويت برلماني سنوي على الموازنة، ويسمح لها ببث الإعلانات على عكس ABC.

ومثال آخر في كندا، هي هيئة الاذاعة الكندية Canadian Broadcasting Corporation (CBC) التي تمول بمنح سنوية من البرلمان، بعد أن تم إلغاء تمويلها من رسوم الترخيص.

وفي امريكا، يوصف التمويل الحكومي الجزئي لهيئة الاذاعة العامة Corporation for Public Broadcasting (CPB) بثاني أنفع استخدام لأموال دافعي الضرائب، والتي تستقبل سنوياً حوالي 0.0001٪ من الميزانية الاتحادية الامريكية[102].

التمويل عن طريق المنح الحكومية هو المطبق في الدول العربية، سواء لتمويل خدمة بث عام أم إعلام حكومي. إذ تحصل الهيئات أو

---

[101] Mendel, PP 21-29.
[102] Earl Blumenauer (Rep.), *Public broadcasting is critical to our democracy*, 20-1-2011, The Hill website, 30-3-2017, <http://thehill.com/blogs/congress-blog/technology/139019-public-broadcasting-is-critical-to-our-democracy>

المؤسسات الاعلامية على تمويلها من موازنة الدولة مباشرةً، مثل: تلفزيون لبنان ومؤسسة الاذاعة والتلفزيون الاردنية[103]، أو من موازنة مستقلة من مجلس النواب، مثل: شبكة الاعلام العراقي[104]. واضافة الى التخصيص المالي من موازنة الدولة، هناك تمويل تحصل عليه هذه المؤسسات من بث الاعلانات.

ب- التمويل من رسوم الترخيص:

رسوم الترخيص هي ضريبة مرتبطة بملكية أجهزة الإستقبال، أوجدتها بريطانيا على أجهزة الراديو منذ بداية انتشاره، ثم، ومن عام 1946، على أجهزة الراديو والتلفزيون. وبعدها من 1971، على شاشات التلفزة وحدها. وقد اخذت بعض الدول التي أنشأت خدمة البث العام بهذه الطريقة.

توصف رسوم الترخيص بالطريقة الأولى لتمويل خدمة البث العام، لأنها مستقلة إلى حد كبير عن الضغوطات الحكومية، على الرغم من أن الحكومات هي التي تحدد مستوى رسوم الترخيص وتحصلها من دافعيها.

هذا التمويل يضمن أن الناس هم الذين يدفعون لخدمة البث العام، وليست الحكومة، وبالتالي فإن الموارد المالية للكيان ليست جزءاً من المصاريف الحكومية السنوية أو من وضع الميزانية للحكومة.

---

103 الزرن، **اعلام الخدمة العامة في الوطن العربي**، ص78.

104 **الوقائع العراقية: الجريدة الرسمية لجمهورية العراق**، العدد 4378 (العراق: دار الشؤون الثقافية العامة، 31 آب 2015)، ص14.

فضلاً عن ذلك، فإن الرسوم لا تخضع للتقلبات الدورية الاقتصادية في البلاد. وعلى عكس وسائل الإعلام التي تدعمها الإعلانات، فرسوم الترخيص تعزل محطات البث العام عن الضغط التجاري على محتوى البرامج.

وتمنح رسوم الترخيص للمواطنين الشعور بالملكية، عن طريق إجبار البث العام ليكون أكثر مسؤولية ومساءلة أمام أصحاب التمويل وهم المواطنون.

الرسوم كمصدر وحيد أو رئيس للتمويل، ينفذ بنشاط في المملكة المتحدة، والتي تستخدمه لتمويل هيئة الإذاعة البريطانية BBC، وكذلك في اليابان، حيث أن هيئة الاذاعة اليابانية NHK تعد واحدة من خدمات البث العام الأحسن تمويلاً في العالم. وهذان النموذجان، يمثل التمويل فيهما "حالة استثنائية"[105] عبر حصولهما على مدخلاتهما الرئيسة من خلال رسوم الترخيص.

أما في ألمانيا فتستخدم الضرائب للتمويل الجزئي في كل من المؤسستين، اتحاد هيئات البث العام في المانيا ARD والتلفزيون الالماني الثاني [*](ZDF) Second German Television.

---

[105] Andrew Puddephatt, **The Importance of Self Regulation of the Media in Pholding Freedom of Expression**, (Brazil: UNESCO, February 2011), P15.

[*] بالالمانية: **Z**weites **D**eutsches **F**ernsehen

والاستثناء الآخر مع النموذجين العربيين العاملين بهذا الشكل من التمويل، هما تونس وجزر القمر*. إذ يقع تمويل مؤسستيهما الإعلامية على ضريبة يدفعها المواطن مقابل خدمات الاذاعة والتلفزيون[106].

ج- التمويل الهجين:

احتذت مجموعة دول الكومنولث بنموذج هيئة الإذاعة البريطانية في معظم نماذج البث العام فيها. ورغم عدم وجود نسخة طبق الأصل، إلا انه تم تكييف النظم المختلفة لمواجهة الظروف المحلية.

في معظم دول جنوب آسيا، يتم تمويل البث العام في جزء منه من رسوم الترخيص ويستثنى من ذلك الهند والنيبال. فالتلفزيون الهندي DD ** الغى رسوم الترخيص عام 1985، وأوجد نظاماً هجيناً للتمويل يشمل المنح الحكومية، ومبيعات البرنامج على الصعيد الدولي، واستغلال أعمال وسائل الإعلام الجديدة، وتأجير المواهب الخاصة بالخدمة إلى مجموعات الانتاج الخارجية، وتقديم تسهيلات مرتبطة عبر وسائل ارسالها (مثل خدمات DTH***) للمؤسسات التجارية،

---

* لا يعني من شكل التمويل الذي يطبق في تونس وجزر القمر أن في هذين البلدين خدمة بث عام. فرغم أن مؤسسة الاذاعة التونسية لها هيئة امناء تشرف على عملها وهي تعمل -بعد الثورة- على تبني الخدمة العامة في انتاجها، الا أنها مازالت تتبع الحكومة ادارياً. أما هيئة إذاعة وتلفزيون جزر القمر التي كذلك لها مجلس أمناء فهي تتبع وزارة الإعلام وتعد جهازاً تنفيذياً لسياسة الحكومة وبرامجها.

[106] الزرن، **اعلام الخدمة العامة في الوطن العربي**، ص77.

** بالهندية: **D**oor**d**arshan

***DTH اختصار لـ "Direct to home" أي "مباشرة إلى المنزل": وهي خدمة الأقمار الصناعية الرقمية المجانية التي اطلقتها هيئة الاذاعة والتلفزيون في الهند DD "دوردارشان"، تهدف لخدمة الأماكن البعيدة عن الكابل أو التي يكون فيها بث التلفزيوني الأرضي ضعيف، وهي متاحة لإشتراك القنوات التجارية فيها.

وزيادة الإيرادات الأخرى من خلال تسويق أربح لأسلوب الخدمة العامة من حيث محتوى البرامج.

وهناك مجموعة مهجنة أخرى هي التمويل التنافسي Contestable Funding، حيث يتم تخصيص المال العام من صندوق مركزي لمؤسسات البث العام أو مباشرة إلى المنتجين عن طريق عملية لتقديم العطاءات التنافسية من أجل دعم برامج محددة بقيم مؤسسة بث عام. وهذا النوع معمول به في نيوزيلندا التي ألغت رسوم الترخيص عام 1999، وتم تأسيس نموذج خاص بعد محاولات غير مستقرة. حيث أي مؤسسة إعلامية أو منتج مستقل يمكنه المحاولة للحصول على تمويل مالي من "نيوزلندا على الهواء" New Zealand ON AIR (NZOA) لصناعة برامج خدمة بث عام. وهذا التمويل هو من عائدات الضرائب العامة، تمنح من أجل حماية المؤسسات الاعلامية من الضغوطات المالية التي يمثلها التمويل التجاري.

هذه الخدمة تدار من قبل مجلس يتكون من ستة أعضاء تعينهم الحكومة لمدة ثلاث سنوات. يجتمعون كل شهرين لصنع قرارات التمويل، والنظر في تطبيقات المنتجين للحصول على المال.

وفي هيئة إذاعة جنوب افريقيا The South African Broadcasting Corporation (SABC) يتم التمويل من مجموعة من الإعلانات ورسوم الترخيص والرعاية والدخل من الاستثمار. وليس هناك أي منحة أو تمويل مباشر من الدولة.

إعتماد خدمات البث العام على الدخل من الاعلانات وخدمات الدفع ومنح الراعين وبعض الانشطة التجارية لتمويل خدماتها الرئيسية يفترض أن لا يكون الدخل الاساس، لأن مقبولية التمويل التجاري هنا تنحصر في "عدم التداخل مع التزامات الخدمة العامة التي ينبغي أن يتم الايفاء بها"[107]، وهو أمر صعب جداً. فقد أثبتت دراسة مقارنة لصالح BBC أجريت في عشرين بلداً حول العالم "أن زيادة نسبة الاعلانات في مجموع الايرادات تقلل إمكانية خدمات البث العام في التميز"[108].

د- التمويل من بيوت الإنتاج:

وهو شكل تمويل فريد، يسمح لبعض قطاعات الإذاعة والتلفزيون المجتمعية الناشئة أن تصبح خدمة بث عام.

النموذج الهولندي يشرح هذا التمويل الذي يقدم لمجتمع متنوع، مع الحرية في إنتاج المحتوى الإعلامي لخدمة البث العام، والذي، مع قانون الإعلام، يصون استقلال نظام البث العام ومستوى التمويل.

ففي هولندا، منظمات أعضاء تعرف باسم أ-الجمعيات A- Associations تحوي على اعضاء يتلقون الدعم الحكومي لإنتاج برامج التلفزيون أو الراديو وفق معايير خدمة البث العام. (الجمعيات) هذه تتلقى الدعم من وزارة الشؤون الثقافية وبشكل جماعي. وهي تتألف من نحو 30 منظمة معتمدة وغير معتمدة، تجمعها هيئة الإذاعة

---

107 **Public Broadcasting**, P15.

108 Mckinsey and others, **Public Service Broadcasters around The World**, (A mckinsey report for the BBC, 1999), P5.

الهولندية NOS* كمنظمة. مهام NOS الرئيسة هي تنسيق البرامج وشروط البث وحماية المصالح المشتركة للجمعيات.

خلاصة ما ورد، تبرز خصائص رئيسية للتمويل ينبغي أن تتحلى بها خدمات البث العام إذا أرادت أن تلعب الدور الذي ينتظر منها في المجتمع[109]، وخصائص التمويل:

- كافٍ، حتى تستطيع مواجهة البث التجاري، ولا تقتنع بدور هامشي داخل مجتمعها.
- مستقل، بمنأى عن الضغوطات السياسية والتجارية.
- متوقع، والتأكد من ثباته ومن دوامه بضع سنين. اذا لم تكن هناك آلية تضمن ثبات التمويل، فإن هناك خطراً من تحويل التمويل إلى أداة للتأثير في خدمة البث العام.
- متطور، إذ لا بد من ارتباطه بتطور تكاليف البث.
- عادل، بحيث لا يفسح المجال للمنازعة.

ثانياً- الانترنت وخدمة البث العام

لم تأتِ أهمية خدمات البث العام في المجتمعات غير الديمقراطية بسهولة أو مسلماً بها، ولم تجد مكاناً بين وسائل الاعلام ذات الأغراض التجارية المحضة ووسائل الاعلام التابعة للدولة إلا بعد

* بالهولندية: **N**ederlandse **O**mroep **S**tichting
[109] **Public Broadcasting**, PP15-16.

مرور عقود عديدة[110]. وقد عملت خدمات البث العام في دول مختلفة، وكان تطبيق المعايير هدفاً تسعى البعض منها للوصول الاشمل في تحقيقه من أجل الحصول على ثقة الجمهور، الذي يعد سبب وجود الخدمة. المنافس الكبير للخدمة كان التلفزيون التجاري.

لكن، بعد ظهور شبكة الانترنت تزعزعت "جميع أدوات الاتصال"[111]، وشهدت تقنيات البث قفزات سريعة، وجرت المنافسة في الأثير وخفضت تكلفة إنتاج المحتوى والتوزيع، وتغير تركيز المشهد الاعلامي الجديد خارج الاذاعة والتلفزيون.

إمتداد هذا التطور لم يكن على مستوى التكنولوجيا فحسب، بل خلق مظاهر جديدة من التفاعل بين الجمهور والتقنية، وهذه مرحلة نقلت العمل الاعلامي نحو "ما بعد التفاعلية"[112]، ووضعت خدمة البث العام، في الدول جميعها، بموقف صعب دفع الى إعادة النظر في العمل. فالخدمة تحتاج لتكون مؤسسة قوية قادرة على وضع الجمهور في قلب كل شيء، وإشراك جميع من في المجتمع، في وجود إعلام متعدد وواسع، فتت الجمهور وهدد طابع الشمولية.

كذلك تمثلت التحديات التي واجهها البث العام بالاحتراف الذي تطرحه وسائل الإعلام الإلكترونية، والتحول الرقمي، والانفتاح، والاستقلال، والرقابة الذاتية، وتوفير مزيد من فرص الوصول إلى الموجات على مستوى المجتمع المحلي. وهذه التقنيات التي تشجع على

---

110 **Public Broadcasting**, P3.

111 نديم منصوري، **سيسيولوجيا الانترنت**، (بيروت: منتدى المعارف، 2014)، ص56.

112 منصوري، ص53.

إنشاء مؤسسات اعلامية جديدة، تقلل من أهمية مؤسسات خدمة البث العام[113].

كما أن التغيير السريع المفروض على البث العام لمواكبة كل ما هو جديد والتنافس مع البث التجاري الذي تتصدره التكنولوجيا[114]، يطرح تحدياً آخراً أمام بعض خدمات البث العام، وهو إذا كانت الخدمة قبل أن تشرع بـ"رقمية" انتاجها، خدمة ضعيفة أو غير جماهيرية بالمستوى المطلوب، فذلك يضعف جماهيرها أكثر حين تخطو نحو البث الرقمي[115].

أيضاً منحت التكنولوجيا للبث العام امكانية تشغيل عدد من القنوات المتخصصة بتكلفة منخفضة نسبياً. ولكن، على الجانب الآخر، وضعته في منافسة مع المؤسسات التجارية وفي بيئة متعددة القنوات التلفزيونية ولديها ربح عميق لتعزيز إعلامها في المجتمع على نطاق أوسع.

إن ملاحقة خدمة البث العام لكل فرصة جديدة ممكنة على الإنترنت وإطلاق القنوات الرقمية وغيرها مما يمثل توجهاً نحو الاندفاع للعمل في العالم الحديث لتكنولوجيا الاتصال، يستنزف القوى، والانتشار يكون ضئيلاً جداً. تحذر من هذا الارهاق التكنولوجي، الأمينة العامة لاتحاد إذاعات الكومنولث، سابقاً، اليزابيث سميث Elizabeth Smith بقولها:

---

113 Banerjee, P128.
114 **World Trends in Freedom of Expression and Media Development**, (France: UNESCO, 2014), P67.
115 Harding, P21.

"يمكن أن تكون النتيجة هي حرمان المناطق المركزية من البرامج المحلية، وما يحتاج ذلك من تمويل، للحفاظ على الجودة والتميز، وخدمة الأقليات" [116].

وبمحصلة ما جلبته التكنولوجيا، طرح مختصـــون في اليونسكو، العلاقة بين خدمة البث العام والعصر الرقمي، بمجموعة تساؤلات تقود لمراجعـــة كبيرة، في الموجب الى مرفق شـــمولي يخاطب الناس[117]:

- هل يمكن للخدمة استحداث قنوات متخصصة، رغم أن سبب وجودها هو مخاطبة عامة الجمهور وليس جماهير خاصة فحسب؟
- هل تتخلى الخدمة عن أنواع معينة من البرامج أمام وفرة العروض في الخدمات التجارية المنافسة التي توسعت في ظل تسهيلات التكنولوجيا الرقمية؟
- ما مدى وجوب اقتحام البث العام للأنترنت؟
- هل على خدمة البث العام أن تجيد الدور الرئيس في تحديث البيئة التكنولوجية لوسائلها، عبر وضع الأدوات المناسبة لمكافحة الفجوة الرقمية التي يســـببها الاختلاف الجغرافي في البلد أو العمر أو مستوى التعليم والامكانية المادية؟[118].

[116] Banerjee, P129.
[117] **Public Broadcasting**, P25.
[118] **Media Development Indicators**, P54.

إن المدافعين عن أن خدمة البث العام هي البقاء المناسب للإعلام في العصر الرقمي*، يوجهون الخدمة على طريق التواجد في البيئة الرقمية، من خلال توفيرها للمحتوى المتفاعل مع الموطنين. فالمطلب أساسي وعلى الخدمة أن تطور الإتصال الجديد مع الجمهور "الجديد" الذي -في كثير من الأحيان- يريد أن يشارك في إنتاج المحتوى، وهذا أمر تتصاعد أهميته لا سيما بالنظر إلى ازدياد معدل اعتماد الهواتف الذكية. وإن خدمات البث العام التي لا قدرة لها في التحرك مع النمو التكنولوجي للاتصال تقع في عائق أداء الخدمة العامة[119].

يوضح هذا الرأي أن خدمة كل المواطنين في مضمون المادة الاعلامية كيفما كانت التكنولوجيا المستخدمة، هي الغاية للخدمة العامة، التي ولاؤها للجمهور. وإذا أريد الإبقاء على المشاهدين، فهناك احتياج حتمي إلى بث عام أكثر ديناميكية وابتكاراً[120].

ولعل النموذج الياباني في البث هو الدليل على ذلك، إذ تعد NHK رائدة في التكنولوجيا الرقمية وهي مؤهلة تأهيلاً تاماً للخدمات

---

* على سبيل المثال، أنظر:

- A report on the future of public service television in the UK in the 21st century, **A Future for Public Service Television: Content and Platforms in A Digital World**, (University of London, 2016).
- David Hendy, **Public Service Broadcasting: Key Concerns in Media Studies**. (UK: Palgrave, 2013).
- Ofcom's Third Review of Public Service Broadcasting, **Public Service Broadcasting in the Internet Age**, (UK: 2 July 2015).

[119] **وسائل الاعلام العمومية العربية**، ص86.

[120] Thomas, P6.

الرقميــة المتنقلــة* عبــر الهواتــف المحمولــة وأنظمــة الملاحــة فــي السيارات[121].

كذلك BBC، التـي تفضـل أن تبتكـر تكنولوجيـا إعلاميـة قبـل مواكبة التطـورات التقنيـة**، وهـذا مـا عبـرت عنـه رئيسـة مجلـس امنـاء BBC TRUST*** رونا فيرهيد Rona Fairhead بقولها:

"إن لـدى BBC تـاريخ قـوي فـي المبـادرة إلـى إدخال تغييرات تكنولوجية ذات قيمة عالية... ولا يمكنها أن تقف مكتوفة الأيدي عندما يتعلق الأمر بابتكار تكنولوجيا جديدة وتقديمها... لذلك يتعين عليها أن تمتلك القدرة التقنية والبحثية، بحيث إذا لم تبتكر تكنولوجيا جديدة فعليها على الأقل مواكبتها واستغلالها" [122].

كمـا أن مخاطبـة النـاس بصـفتهم مـواطنين شـيء، وبصـفتهم مستهلكين شيء آخر. وهو مـا يعكس التهديد التكنولـوجي الرقمـي للبـث

---

* تستخدم NHK نظـام One-Seg وهـو اختصـار لــOne Segment لبـث بيانـات الصوت والصورة والمعلومات المتلفزة عبر الاجهزة الرقمية والحاسبات الشخصية في اليابان.

121 Mendel, P45.

** تستخدم BBC خدمـة iPlayer التـي تـؤدي وظيفـة مماثلـة لنظـام One-Seg فـي NHK.

*** "BBC TRUST": هو مجلس أمنـاء هيئـة الاذاعـة البريطانيـة BBC يتكـون مـن 12 أميناً، أربعة منهم يمثلون إنكلترا واسكتلندا وويلز وأيرلندا الشمالية، وأمين دولـي واحد له إشراف خاص على الخدمات العامة الدولية لهيئـة الإذاعـة البريطانيـة، بمـا فـي ذلك الخدمـة العالميـة BBC WORLD. يتم تعيين جميع الأمنـاء مـن قبـل الملكـة بنـاءً على نصيحة من الوزراء بعد عملية اختيار مفتوحة.

122 *رئيسة مجلس أمناء بي بي سي تدعو لوقف الضغوط السياسية*، موقع هيئة الاذاعة البريطانية BBC، 17 آب/أغسطس 2015،

<http://www.bbc.com/arabic/artandculture/2015/08/150817_bbc_calls_end_political_pressure>

العام لصالح الخدمة. فتحقيق الديمقراطية والمساواة وحماية المجتمع من الإنفرادية الشاملة في العالم المتعدد الوسائط عبر خلق "الرابطة الاجتماعية" هو مكانة خدمة البث العام في العصر الرقمي[123]. فالتكنولوجيا حولت الخدمة الى مصدر موثوق يمكن الاعتماد عليه، في وقت لا تتوفر الكثير من المعلومات المؤكد جدارتها.

أن مستقبل خدمات البث العام يرتهن بالرسالة وبالدور الذي تؤديه في المجتمع ومن اجله. فكلما زاد تنوع مصادر الإعلام وتفردها، تجزأ الجمهور وكبرت الضرورة للاحتفاظ على الأقل بإعلام قوي، يكون بمثابة مرجع أساس للتعبير عن الذاتية الوطنية ومنتدى لتبادل الآراء[124].

وقد شجعت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات Information and Communications Technology (ICT) على فتح آفاق جديدة لبناء مجتمعات شاملة في التعليم وتبادل وتقاسم المعرفة والحوار بين الثقافات. وبات الانترنت يمنح دوراً أكبر لخدمة البث العام عبر مساعدة الأقليات في توفير المعلومات الموثوق بها. وصف ذلك رئيس مجلس إدارة لجنة توجيه وسائل الإعلام في مجلس أوروبا كارول ياكوبوفيتش Karol Jakubowicz عام 2004 بقوله:

"في العصر الرقمي الجديد، سوف تكتسب مؤسسات خدمة البث العام فيه الأدوات اللازمة للقيام بعملها على نحو أفضل بكثير. ومن أجل الاستفادة من هذا، ينبغي أن تكون

[123] **Public Broadcasting,** P26.
[124] Rumphorst, P9.

متاحـة علـى جميـع منصـات التوزيـع الهامـة. وبعـد ذلـك فـإن خدمة البث العـام مثـل جميـع وسـائل الإعـلام، عليهـا أن تتبـع جمهورها حيثما يميلـون فـي البحـث عن المحتـوى... وينبغـي أن تكون قادرة علـى تقديم خدمـة عامـة شخصية علـى شبكة الإنترنت، بمثابة بوابة ودليل موثوق به إلى العالم الجديد فـي المحتوى والخدمات" [125].

ثالثاً- بيئة خدمات البث العام

إعطـاء تقييم شـامل لخدمـة البـث العـام يسـتند أولاً إلـى مـدى تحقيـق الخدمـة للرسـالة والمهمـة، وثانيـاً إلـى إرضـاء الجمهـور*، عبـر وضع آليات لتقييم البث العام تناسب التزامه.

احياناً تكون الخدمة فـي بيئـة تنافسية صـعبة أو غيـر مناسـبة لعملهـا، أو تكـون مـن المؤسسـات الإعلاميـة التـي تحولـت عـن طريـق التقليـد إلـى مؤسسة خدمة بث عام، والتي هي بعـازة إلـى مسـاعدات إعلاميـة دوليـة على المدى الطويل من أجل التحول للخدمة العامة، كما قد توجد الخدمة في المشكلات والانقسامات الاجتماعية والسياسية حين يُفرض الصراع

---

[125] Banerjee, P130

* لا تهدف خدمات البث العام عادة للسعي من أجل متابعة أكبر عدد من النـاس فـي أي وقت، لأن معدل المتابعة لا يأخذ بعين الاعتبـار مـثلاً: تنـوع الجمهـور. فقد تحصـل قنـاة على متابعة مرتفعة دون أن تجذب إلا جمهوراً واحداً في أي وقت. وهذا ينسجم فقط مع البرامج التي توجه لشريحة معينة من الجمهور.
إن عدد متابعي خدمة البث العام في فترة معينة، وتكاثرهم، هما أكثر نجاعة للحكم على أداء الخدمة.

الداخلي، أو حين يفتقد تعزيز فكرة الخدمة العامة، ووسط اجتماعي مستعد وقادر على دعم استقلال الخدمة[126]. ويمكن أن توضع خدمة البث العام أمام تحدٍ كبير، حين يفشل النظام السياسي في أي دولة. إذ تظهر الأصوات المطالبة بإصلاح المؤسسات المتعثرة وإعادة النظر في كيفية مزاولة السلطة وإدارة الحكم.

يتوقع في هذه الحال، تصدر البث العام للدور الريادي، واعطاء الأولوية للشؤون العامة من غير تحيز، وافساح المجال أمام فئات المجتمع جميعها من كل أجزاء البلاد، وبالتالي تخدم المداولات العامة الجماعية الحرة والمفتوحة[127].

من هنا يعد تحرير الإعلام من السلطة أحد محددات الاصلاح السياسي والفكري، فخدمة البث العام تمثل الإعلام الفاعل الوحيد لحماية المجتمع في وجود التغييرات والصراعات.

وهذا مفصل ينبغي أن يكون مفهوماً للقائمين بالاتصال في خدمة البث العام. ففي كثير من الحالات لا يكون الاختلاف بين الإعلام الحكومي والعام واضحاً، إذ غالباً ما يقوم الصحفي بمهمة الرقابة الذاتية السلبية عن طريق توقع توجهات مسؤوليه من السياسيين وتضمينها في تغطياته وتقاريره. وبالتالي فهي ليست مسألة رقابة علنية بقدر ما هي تصور تقليدي لوظيفة الاعلام ورقابة ذاتية يفرضها الصحفي على نفسه

---

126 Lublinski, P14.

127 Alexandra Buccianti and Sarah El-Richani, After the Arab uprisings: the prospects for a media that serves the public, **Policy Briefing**, 14, BBC media action, (September 2015) P13.

رغبة منه بحماية وظيفته، أو نظراً لعدم حياديته وانجراره وراء عواطفه التي غالباً ما تكون في اتجاه معين.

أما التحدي الثابت الذي تواجه خدمة البث العام فهو في التنافس الذي يؤسس له الإعلام التجاري، ما يهدد بخسارة الجمهور الذي يمثل سبب وجود الخدمة. فالبث العام ملزم بتوفيره أجود طريقة للحفاظ على أوسع مجموعة من الخيارات في متناول الجمهور، وبحسب مبررات وجوده، يجب تمسكه بالمستوى الرفيع من الإعلام والتثقيف والترفيه وبعيداً عن التسطيح والإثارة والخفة. وهو مأزق يحتاج إلى توازن دقيق أمام نشاط الاعلام التجاري، ويدفع إلى تبنى شعار هيئة الإذاعة البريطانية، في أن تكون البرامج المقدمة للجماهير جيدة شعبية وفى نفس الوقت شعبية جيدة.

السيادة للبث التجاري مقابل البث العام، جعلت الخدمة تصمد في صبغة كأنها أكثر قرباً للتجاري، كما وصفتها اليونسكو التي تدافع عن أن البث العام هو الحل المفضل لمن يقلقهم الصالح العام.

إن الصعوبات التي تواجه تنفيذ خدمات البث العام تختلف من بلد أخرجه إتفاق سياسي من صراعات داخلية، عن آخر ترسخ فيه الديمقراطية. اغلب الدراسات المهتمة بخدمة البث العام في دول العالم النامي، تنتهي باستنتاج شبه موحد، يتمثل بصعوبة سلامة استقلال التحرير، المكتسبة من استقلالية تنظيم الخدمة وقانونها، وحول ما إذا

كانت من مهام عمل الحكومة، أو من سلطات مستقلة وضعت خارج الهرم الإداري والنفوذ السياسي[128].

باسترجاع مفهوم خدمة البث العام ومعاييرها ومبررات إقامتها، لا يتضح عجز الخدمة وعدم وجود المقدرة على تحقيق، على الاقل، بعض الالتزامات. بل ان تنفيذ التزامات الخدمة في البيئة الصعبة هو مسوغ تأسيسها.

ففي تخفيف حدة التوترات الاجتماعية، ترتكز خدمات البث العام على معياري الشمولية والتنوع، المكملان لبعضهما البعض، حيث تتمكن الخدمة من تغطية مجموعة واسعة من الأصوات في المجال العام. معيارا الشمولية والتنوع يدفعان جميع فئات المجتمع المحلي إلى متابعة خدمة البث العام.

ووفق المعيارين وفي حالة وجود نزاع، يمكن للخدمة أن تظهر وتوفر للجمهور النقاش -الذي هو بطبيعة الحال جوهر التداول الديمقراطي- الخاضع للإشراف والذي يحركه الجمهور ما يساعد على تغيير المواقف تجاه "الآخر".

كما يعد فهم القائمين بالاتصال لمبادئ الخدمة العامة في انتاج مضامين المؤسسة، محدداً رئيسياً لتنفيذ التزامات الخدمة. يجب أن يفهم موظفو البث العام أنهم لا يعملون في بث حكومي، وأن مسؤوليتهم لا تكمن في التماشي مع سياسات الحزب الحاكم وتوجهات

[128] **World Trends**, P67.

ساسته، ومن ثم يجب عليهم قول ما تمليه السلطة. يكشف عن هذا جيري تيمينز Jerry Timmins ويقول:

"المسؤولية الرئيسية لموظفي البث العام هي الجمهور والرأي العام، وبالتالي هناك فرق كبير. ما يعني أنه يتوجب على الموظف في الخدمة أن يكون حيادياً ودقيقاً ومتوازناً، ويحتاج لأن يثق الناس بما يقوله، كما يتوجب عليه باستمرار أن يفكر بالجمهور والرأي العام، وما إذا كان هذا الجمهور سيقيم مصداقيته ومدى التزامه بالقيم والمبادئ الاساسية للخدمة العامة"[129].

ويستكمل تيمينز بالتحذير من أن اجتذاب جمهور قليل فشل للوسائل الاعلامية عموماً، لكن الفشل الاسوأ الذي يهدد خدمات البث العام هو متابعة جمهور لا يصدق الخدمة بسبب عدم التزام الصحفي بمعايير البث العام. والنتيجة تؤدي لا محالة الى تفكير السياسيين أنفسهم في إغلاق وسيلة لا فائدة من تمويلها.

في الوضع السياسي للمنطقة العربية والدول التي تعاني من ذات أزماتها قد يصعب تحقيق هذه النتيجة. حيث تتقيد خدمات البث العام المطبقة في البعض من هذه الدول، بأسلوب عمل لا يقوم في كثير من الأحيان بأكثر من مجرد نشر رسالة محددة، ولا يساعد في إيجاد صناعة إعلامية كبيرة تخدم الجمهور، ولا دور له في بناء التماسك

---

[129] مقابلة -غير مباشرة- مع جيري تيمينز Jerry Timmins، المسؤول التنفيذي عن اطلاق قناة BBC العربية والمدير لمنطقة الشرق الأوسط وافريقيا في BBC World Service سابقاً، بمساعدة مؤسسة DMA Media الدولية، بتاريخ 4 آذار/ مارس 2012.

الاجتماعي. ما يعني أن الخدمة لا تتعامل مع فئات المجتمع كافة والحياة السياسية بعدالة. يقول ستيفن كليبول Stephen Claypole:

"حماية المجتمع في وجود التغييرات والصراعات وتوفير معلومات واضحة وموثوق بها لتبديد الشائعات وتشجيع المناقشة المتجذرة في الحقائق، يستلزم العمل وفق مفهوم الحياد due impartiality... والحرص على أن تعكس التغطيات والتقارير كل جهات النظر" [130].

وفيما يخص التنافس الذي يؤسس له الإعلام التجاري، فقد تضمن رأيين، الأول يظن أن الخدمة لا وجود لها بعد أن ضعف دورها في التنافس مع الاعلام الخاص. والرأي الثاني، ربما يمثله الاتحاد الدولي للصحفيين International Federation of Journalists (IFJ) الذي ينظر أن الترابط بين البث العام والخاص من أجل حماية الاستقلال والتعددية والتنوع في البرمجة هو إثراء لقطاعات المجتمع جميعها[131].

إن تفوق الاعــلام التجاري، لا يغني الخدمة العامة في المجتمع، فطبيعة التنافس الاقتصادي تحصر الفائدة برأس المال، وتبقي المصلحة العامة دون الاولوية. بهذا الشأن توصلت نتائج دراســة نشرت في المجلة البريطانية للعلوم السياسية British Journal of Political Science، والتي بحثت في مدى

[130] مقابلة -غير مباشرة- مع ستيفن كليبول Stephen Claypole، مدير تلفزيون رويترز والرئيس التنفيذي لوكالة أسوشيتد برس سابقاً، بمساعدة مؤسسة DMA Media الدولية، بتاريخ 4 آذار/مارس 2012.

[131] Puddephatt, P19.

حقيقة أن خدمة البث العام تنتج مستويات معرفية أعلى من قيام البث التجاري بذلك. توصلت الى أنه ورغم إعادة صياغة حالة خدمة البث العام في إطار الفكر الليبرالي الجديد، إلا أنها ما تزال صالحة للاستمرار، وأن السوق فشل وحده في تحقيق هذه المعرفة. وبذلك فان مكان خدمة البث العام مازال مشروعاً[132].

ويبقى المؤشر الاوضح في التزام خدمة البث العام بواجباتها، يتمثل في تحقق الجماهيرية وعدم وجود خلل بالتزامات الخدمة كمنتدى عام. فهل أهملت جماهير بعينها؟ وهل يجد الجمهور فيها مختلف أنواع البرامج المنشود تقديمها؟ وهل تعرض هذه البرامج في مواقيت تسمح بإيصالها للجمهور؟ أي هل تجسد الالتزامات المفروضة في برامجها؟

كذلك في قياس مدى رضى الجمهور على البث العام. وبقدر ما تنجح خدمات البث العام في توفير خدمة متميزة بصورة ملموسة عن غيرها من الوسائل، يكون بإمكان الجمهور حتى الذي لا يتابعها أن يدرك تميز الخدمة العامة فيها وضرورة وجودها. فقياس رضا الجمهور عن البث العام، يحدد في نهاية المطاف مشروعية الخدمة. وهنا تأكد اليونسكو على مدى الافادة الكبيرة في إجراء استفتاءات منتظمة للرأي العام. فهل الجمهور راض عن الخدمة المقدمة؟ وهل يعتقد أن خدمة البث العام تتسم بالقدر الكافي من التنوع؟ وهل يثق بالإعلام الذي تقدمه له؟ وهل يشعر بالبث العام المعني أنه يبذل جهداً خاصاً لتشجيع الإبداع الأصيل

132 Soroka, pp 719 - 739.

والتجديد في أنواع البرامج وكيفية عرضها؟ وهل يعتقد أن البث العام ضروري؟

وكما يجب معرفة رأي الجمهور بقدرة خدمة البث العام على أداء مهام البرامج العامة، هناك حاجة في إجراء مقارنات مع الاعلام التجارية لقياس رضا الجمهور.

العمل وفق نموذج خدمة البث العام ومعاييرها يتطلب جهوداً كبيرة جداً، ودعماً واسعاً من داخل المجتمع المحلي، ومن السلطة السياسية، فضلاً عن الدعم الدولي. ولعلّ أهم الشروط التي تهيئ المجال أمام هذا النموذج دون صعوبات[133]:

- نضج ثقافة المجتمع السياسية، وبلوغه حالة من التعددية الديمقراطية الحقيقية التي تسمح له بلعب دور الرقيب على الاعلام.
- نضج السلطة التنفيذية واستيعاب الحكومات المنتخبة لأهمية دور الإعلام في خدمة فئات المجتمع جميعها وليس الحزب أو الائتلاف الحاكم فقط.
- نضج الصحفي او الاعلامي الذي لطالما اشتغل في خدمة الحكومات أو الاحزاب. ويقصد بالنضج هنا، وكما تم استحضاره سابقاً، ضرورة تحرّر الصحفي من هذا السلوك، وحمله على الاقتناع بأنّ رسالته ليست خدمة الحزب الحاكم، بل هي خدمة مجتمع تعددي

---

133 الزرن، **اعلام الخدمة العامة في الوطن العربي**، ص18.

متنوع، ما يتطلب منه تبنّي خطاب اعلامي مهني محايد.

رابعاً- التنظيم والمساءلة

يمكن للبث العام المحافظة على استقلاله بين مسؤولياته أمام السلطة من جهة وأمام الجمهور من جهة اخرى، عبر محاور تنظم وتحافظ على الخدمة وتلزمها في مقابل الجمهور. وهو ما بينه المجلس العالمي للإذاعة والتلفزيون واليونسكو في اصدارهما "خدمة البث العام، لماذا؟ كيف؟" "Public Broadcasting: why? How?" الصادر عام 2000 في كندا.

يبنى تنظيم خدمات البث العام على أســـاس الاستقلال الذي ينطلق من داخل الخدمة، من خلال المستوى الاول وهو مجلس الأمناء الذي يمثل الممولين للخدمة بمعنى الشعب، وتقع على عاتقه التوجيهات العامة والقرارات على المدى البعيد. والمستوى الثاني المتمثل بالمدير العام، حيث يدير شؤون الخدمة.

بالنسبة الى المستوى الاول المهتم بالسياسات العامة، عمله الموافقة على الميزانية والتوجهات الكبرى للخدمة العامة ويعين أهم المسؤولين، ويرفع التقارير عن الأنشطة العامة إلى السلطات.

وهيئة الامناء ورئيسها تقوم بدور الحاجز بين نشاط المدير العام وبين السلطة السياسية. أما المدير العام أو رئيس الخدمة فيكون مسؤولاً عن إدارة الشؤون الجارية، امام هيئة الامناء فقط.

وهذه المناصب العليا يجدر أن يجري تعيينها بصورة غير متحيزة. لأن التعيين في هذه الوظائف على أساس التقارب الايديولوجي أو كمكافأة للأصدقاء السياسيين، ينسف مصداقية خدمة البث العام.

هؤلاء المسؤولون يحتم أن يتمتعوا، بثقة كبيرة من الجمهور. وأن يكون معيار الخبرة الكبيرة بالإعلام والمصلحة العامة، صفة أساسية يتحلى بها من يقود هذه المناصب.

من ثم تعد تحديد ولاية أعضاء هيئة الأمناء والمدير العام وطريقة عزلهم من المعايير الصريحة والدقيقة، فلا يتم وضع هؤلاء تحت رحمة تغيير الحكومات او تبديلات أمزجة السلطة[134]، كما هو الحال في بعض الدول ومنها العربية.

ما سبق، ينظم خدمة البث العام مقابل السلطة السياسية ويحافظ على حريتها. في المقابل، هذه الحرية يجب أن تخضع للمساءلة أمام جهات محددة من السلطة وبطريقة معينة وصريحة وشفافة لضمان استقلال الخدمة.

وللشفافية آليات عديدة، تنطلق من أن البث العام هو مسؤول أمام المواطنين فقط، الذين يمثلهم مجلس النواب، وليس أمام السلطة

---

[134] **Public Broadcasting**, P22.

التنفيذية ورئيس الحكومة. ويقدم البث العام التقارير السنوية لمجلس النواب، الذي بمقدوره تقييم الأداء على ضوء هذه التقارير.

لكن، غالباً ما تكون هناك علاقات متصلة مع السلطة ولو اقتصرت على بعض المسؤولين في البث العام. وهذه العلاقة "إذا ما زادت عن الحد فإنها تصبح مخالفة لمبدأ التسيير عن بعد*، ومن شأنها تقوض حيادية البث العام"[135].

ولأجل هذا ينبغي وجود هيئة قانونية أو أكثر من هيئة - مع ملاحظة أن مسؤولية البث العام أمام عدد مبالغ به من الهيئات يوقعه في تضارب الآراء- مكلفة بتنظيم ومراقبة أنشطة البث العام ووسائل الإتصال الأخرى. وهذه آلية يمكن أن تصبح "بمثابة سور يقف بين السلطة السياسية والبث العام"[136]، عن طريق تقييم أداء البث العام على وفق مهامه.

---

* بما أن التفريق بين نموذج خدمة البث العام ونموذج الدولة هو الاصعب والاقل وضوحاً. أنشئ شرح لهذا الفارق معروف في بريطانيا بـ"arm's length" أي "طول الذراع: التسيير عن بعد". فبدلاً من أن توضع خدمات البث العام مباشرة تحت وصاية الدولة، يعهد بها إلى مؤسسة تتصرف فيها وفقاً للمصلحة العامة، وتتمتع بدرجة كافية من الاستقلال لتجنب التدخلات السياسية أو البيروقراطية.

135 **Public Broadcasting**, P23.

136 **Public Broadcasting**, P24.

الخلاصة

وصف الكتاب "خدمة البث العام" وحاول طرح أكبر قدر من المعلومات التي تفسر المفهوم وما يدور حوله، وغطى الموضوعات المشتركة الواردة في الدراسات المؤصلة للبث العام. معتمداً في أغلبه على المؤلفات الصادرة باللغة الانكليزية عن الأمم المتحدة والإتحادات الدولية المعنية بالإعلام. المكتبة العربية اهتمامها ضعيف بهذا الموضوع بسبب توظيف السلطة للإعلام، ولا يوجد فيها سوى كمية معدودة جداً من البحوث.

يمكن تلخيص ما تم استنتاجه الى ما يلي:

مفهوم خدمة البث العام:

يؤشر مفهوم خدمة البث العام الى مسؤولية الدولة في توفير إعلام ديمقراطي مستقل عن أي ضغوط سياسية أو تجارية، ويعمل وفق المصلحة العامة للجمهور بكل فئاته، دون أي اقصاء.

حديثاً، يشار الى خدمة البث العام بمصطلح "خدمة الاعلام العام" من أجل تعامل الخدمة مع الجمهور عبر المنابر الإعلامية الرقمية.

مرجعية المفهوم:

ظهر مصطلح خدمة البث العام مع الإذاعة عام 1920 في المملكة المتحدة اهتماماً بتزويد المواطنين بوسائل المشاركة في الاتصال العام. والخدمة العامة لها عمق مستمد من فكرة الصالح العام والإدارة العامة في انكلترا أواخر القرن الخامس عشر، وما لحق ذلك الوقت من تطورات اقتصادية هيأت لظهور مبدأ الحق العام، حيث أتيح للمواطنين حرية الرأي والنقاش في المجال العام.

ومفهوم خدمة البث العام مرتبط بمصطلح "الفضاء العمومي" الذي أخرجه الفيلسوف ايمانويل كانت Immanuel Kant الى حيز التداول حين أولى أهمية كبرى للفضاء العمومي في تشكيل الآراء والافكار.

إن المناقشة أو الحوار داخل الفضاءات العمومية في إطار العقلانية والوضوح والشفافية والاخلاق وعدم الاقصاء والعنف تسهم في علاج المشاكل الاجتماعية وتؤسس اخلاقيات المجتمع المعاصر. كما يقول يوركن هابرماس Jürgen Habermas.

تصنيف البث:

هناك تصنيفات عديدة للبث أو الإعلام، أبرزها التصنيف الحديث الذي يقسم البث الى: خدمة البث العام، البث الحكومي، والبث التجاري/الخاص.

المعيار:

النموذج المعياري المعاصر الذي وصلت إليه المجتمعات هو الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام 1948، الذي تضمن في المادة 19 الإتصال والإعلام. إن معايير حقوق الانسان العالمية، هي الشكل الفلسفي لدور خدمة البث العام داخل المجتمع، والنطاق الذي تعمل فيه.

انشاء معايير خدمة البث العام:

يتوقع من البث العام أثناء تنفيذ مهامه، المساهمة في فوائد أوسع وأطول مدة للمجتمع ككل، عبر برامج متاحة للسكان جميعهم، يراعي فيها كافة المصالح والأذواق، وهذا عين ما تتلقاه الاقلية. والابتعاد عن أصحاب المصالح الخاصة التابعة للحكومة.

معايير خدمة البث العام:

هناك ستة معايير لخدمة البث العام، يؤدي تطبيقها الى تنفيذ الدور الريادي المفترض على الخدمة أن تؤديه تجاه المجتمع، وهي: الشمولية، التنوع، الإستقلال، التميّز، المساءلة، والإبتكار.

تطبيق المعايير:

يستند تطبيق خدمات البث العام لمعاييرها، على مجموعة أسس منها: أن تكون غير حزبية وغير ربحية، فقط

للمصلحة العامة، وتوفر التغطية الوطنية التي تكملها بالخدمات الإقليمية، وتقدم أخبار شاملة ومتوازنة، وتكون منتدى للمناقشة العامة من خلال البرامج الحوارية، ولها برامج مبتكرة ومتنوعة وأصيلة، وأن تمول بشكل مناسب وآمن لحمايتها من التدخل التعسفي.

ثنائية خدمة البث العام والديمقراطية:

البث العام هو الإعلام الذي يتوجب على الدول الديمقراطية توفيره لمجتمعاتها، إذ يعد عاملاً ثقافياً وديمقراطياً حاسماً، لأنه يعمل على توطيد المواطنة الاجتماعية والسياسية والثقافية والتماسك الاجتماعي. وبذلك تلتحم بترابط أساسي وظيفة خدمة البث العام في المجتمع مع الديمقراطية.

خدمة البث العام في الانتخابات:

الخدمة، الإعلام الوحيد القادر على توفير تغطية محايدة للانتخابات، من خلال الإعداد المتوازن والمعمق والمفصل على أعلى مستوى من النزاهة والموضوعية.

تعزيز خدمة البث العام للمجتمع المدني:

تعزز خدمة البث العام المجتمع المدني، من خلال عدم تميز جهة ما في أي من برامجها. وهي اداة اساسية لضمان التعددية والوئام الاجتماعي.

تمويل خدمة البث العام:

إنتاج برامج ذات جودة عالية وفق معايير خدمة البث العام، تتطلب مصدر دخل كبير ومستقر. وتتضح أربعة اشكال للتمويل: التمويل عن طريق المنح الحكومية، التمويل من رسوم الترخيص، التمويل الهجين، والتمويل من بيوت الإنتاج.

الانترنيت وخدمة البث العام:

مكانة خدمة البث العام في العصر الرقمي تتمثل بحماية المجتمع من الإنفرادية الشاملة في العالم المتعدد الوسائط عبر خلق الرابطة الاجتماعية. وهي تمثل مصدراً موثوقاً يمكن الاعتماد عليه، في وقت لا تتوفر الكثير من المعلومات المؤكد جدارتها.

بيئة خدمة البث العام:

بيئة المجتمع السياسية مرتكز مهم لأداء الدور المنتظر من الخدمة. أحياناً لا تكون البيئة مناسبة، كما الحال في المشكلات والانقسامات الاجتماعية والسياسية، أو حين لا يوجد تعزيز لفكرة الخدمة العامة ووسط اجتماعي مستعد وقادر على دعم الخدمة، كما قد تكون الخدمة أمام تنافس تجاري كبير. كل ذلك يضع البث العام في تحديات صعبة، ويحتم عليه العمل بجهد أكبر من أجل حماية المجتمع.

التنظيم والمساءلة:

يفترض تنظيم خدمة البث العام إدارياً بهيئة مستقلة عن السيطرة الحكومية المباشرة وعن أي إرهاق من الضغط السياسي. يتحقق ذلك من خلال مجلس أمناء يقوم بدور الحاجز بين نشاط المدير العام للخدمة وبين السلطة السياسية. في المقابل، هذه الحرية يجب أن تخضع للمساءلة أمام جهات محددة من السلطة وبطريقة معينة وصريحة وشفافة لضمان استقلال الخدمة.

خدمة البث العام عربياً:

نماذج الاعلام المتحققة في البلدان العربية إجمالاً غير مستقلة وتخضع لضغوطات عديدة، وهي لا تحقق الخدمة العامة بأفق شامل. كما هناك خلط كبير بين خدمة البث العام والبث الحكومي. إذ يفترض البعض بأنهما مفهومان مترادفان في حين أنهما مختلفان جذرياً.

ولا يلزم القانون الخاص بالمؤسسات الإعلامية العربية الممولة من المال العام بالعمل وفق "خدمة البث العام" صراحة، باستثناء العراق.

المصادر

العربية

كتب

- ابراهيم عبد الله المسلمي، **التشريعات الاعلامية: قراءة نقدية للأسس الدستورية والقانونية التي تحكم اداء وسائل الاعلام**، (القاهرة: دار الفكر العربي، 2004).
- أبو النور حسن أبو النور حمدي. **يوركن هابرماس/ الاخلاق والتواصل**، (بيروت: التنوير، 2012).
- إريك ميغريه، **سوسيولوجيا الاتصال ووسائل الاعلام**، وريس شربل (مترجم)، (لبنان: جروس برس، 2009).
- ـــــــــــ ، **الاعلام في العالم العربي بين التحرير وإعادة الهيمنة، دراسات في البث الاعلامي في الاردن ومصر والمغرب**، (مصر: مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان، 2007).
- بينيت طوني ولورانس غروسبيرغ وميغان موريس، **مفاتيح اصطلاحية جديدة: معجم مصلحات الثقافة والمجتمع**، سعيد الغانمي (مترجم)، ط1، (بيروت، المنظمة العربية للترجمة، 2010).
- تهامي مهند علي وسؤدد فؤاد الالوسي، **النظام الاعلامي العربي نحو نموذج نظري جديد**. (عمان: دار اسامة، 2012).

- الزرن جمال و معز بن مسعود، **اعلام الخدمة العامة في الوطن العربي: الخصائص والرهانات والتحديات/ هيئات الاذاعة والتلفزيون مثالا**، (تونس: اتحاد اذاعات الدول العربية- جامعة الدول العربية، 2014).
- ــــــــــــ ، **سياسة اعلامية للعراق**، (لندن: منظمة المادة 19 واليونسكو، 2006).
- صقر نعومي، **الممارسات الفضلى في هيئات الاعلام العامة في الاتحاد الاوروبي والممارسة المعاصرة في الاردن؛ تحليل مقارن**، (عمان: اليونسكو و الاتحاد الاوروبي،2015).
- صليبا جميل، **المعجم الفلسفي بالألفاظ العربية والفرنسية والانكليزية واللاتينية**، (بيروت: دار الكتب اللبنانية، 1982)، ج2.
- عبد اللطيف بن صفية، وسائل الاعلام والمجتمع المدني في الفضاء العمومي، **مجلة الاذاعات العربية**، العدد 2، (تونس:2011).
- ــــــــــــ ، **العملية الانتخابية والاعلام: نصوص مرجعية**، (المملكة المتحدة: اليونسكو وأخرون، 2005).
- ــــــــــــ ، **قانون نموذجي لخدمة البث العام**، (لندن: منظمة المادة 19، 2005).
- محمد حسن السعدي و عبد السلام محمد السعدي، **الاعلام والديمقراطية في الوطن العربي**، (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع. ط1، 2010).

- ـــــــــــ ، **المعايير الدولية للإعلام: ملاحظات موجزة في المبادئ الأساسية للصحافة**. (لندن: المادة 19 وآخرون،2005).
- منصوري نديم، **سيسيولوجيا الانترنت**، (بيروت: منتدى المعارف، 2014).
- ـــــــــــ ، **وسائل الاعلام العمومية العربية وعمليات التحول الديمقراطي**، (تونس: معهد الصحافة وعلوم الاخبار و مؤسسة كونراد أديناور، 2013).

صحف ومجلات

- **الوقائع العراقية: الجريدة الرسمية لجمهورية العراق**، العدد 4378 (العراق: دار الشؤون الثقافية العامة، 31 آب 2015).
- جمال الزرن، تلفزيون الخدمة العامة والديمقراطية: اية علاقة، **مجلة الاذاعات العربية**، العدد رقم 2، (تونس: 2011).

رسائل جامعية

- أوسم ماجد غانم، **تطبيق معايير خدمة البث العام في شبكة الإعلام العراقي**، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة بغداد، كلية الاعلام، 2017.
-

مقابلات

- مقابلـة -غيـر مباشـرة- مـع سـتيفن كليبـول Stephen Claypole، مـدير تلفزيـون رويتـرز والـرئيس التنفيـذي لوكالـة أسوشـيتد بـرس سـابقاً، بمسـاعدة مؤسسـة DMA Media الدولية، بتاريخ 4 آذار/مارس 2012.
- مقابلة -غير مباشرة- مع جيري تيمينز Jerry Timmins، المسؤول التنفيذي عن اطلاق قناة BBC العربية والمدير لمنطقـة الشـرق الأوسـط وافريقيـا فـي BBC World Service سـابقاً، بمسـاعدة مؤسسـة DMA Media الدولية، بتاريخ 4 آذار/مارس 2012.

الاجنبية

Books

- ————, **Assessment of Media Development in Palestine - Based on UNESCO'S Media Development Indicators**, (Palestine: UNESCO, 2014).
- Banerjee Indrajit and Kalinga Seneviratne, **Public Service Broadcasting: A Best Practices Sourcebook**, (UNESCO, 2005).

- C. Edwen Barker, **Media, Markets and Democracy**, (Cambridge: Cambridge University Press, 2004).
- David Hendy, **Public Service Broadcasting: Key Concerns in Media Studies**. (UK: Palgrave, 2013).
- Eve Salomon, **Guidelines for Broadcasting Regulation**, Second Edition, (London CBA and UNESCO, 2008).
- **———, International Standards for the Media**, (United Kingdom: UNESCO others).
- Lublinski Jan and Others, **In The Service of The Public Functions and Transformation of Media in Developing Countries**, (Bonn, DW Akademie, 2014).
- Mckinsey and others, **Public Service Broadcasters around The World**, (A mckinsey report for the BBC, 1999).
- **———, Media Development Indicators: a framework for assessing media development**, (Paris: UNESCO, 2008).
- Mendel Toby, **Public Service Broadcasting: A Comparative Legal Survey**, (France: UNESCO, 2011).

- Price Monroe E. and Marc Raboy, **Public Service Broadcasting in Transition A Documentary Reader**, (European Union and Press Information Office of the Federal Government of Germany, 2001).
- **————, Public Broadcasting: Why? How?**, (Canada: World Radio and Television Council and UNESCO, 2000).
- **————, Public Service Broadcasting in The MENA Region: Regional Report**, (Paris: Panos Paris Institute and Mediterranean Observatory of Communication, 2012).
- **————, Public Service Values Editorial Principles and Guidelines,** (Switzerland: European Broadcasting Union, 2012).
- Puddephatt Andrew, **The Importance of Self Regulation of the Media in Pholding Freedom of Expression**, (Brazil: UNESCO, February 2011).
- Raine Mary, **Editorial Guidelines**, (London: CBA and UNESCO, Fourth Edition, 2010).
- Rumphorst Werner, **Model Public Service Broadcasting Law and Aspects of**

Regulating Commercial Broadcasting, (Geneva: ITU/BDT and UNESCO, 1999).

- Smith Elizabeth, **A Road Map To Public Service Broadcasting**, (Malaysia: ABU and UNESCO and CBA, 2014).
- Thomas John Trescott, **Media Management Manual**, (New Delhi: UNESCO, 2009).
- Wild Alexandra, **Supporting Public Service Broadcasting: Learning from Bosnia and Herzegovina's Experience**, (United Nations Development Programme, 2004).
- **———, World Trends in Freedom of Expression and Media Development**, (France: UNESCO, 2014).

Periodicals

- A report on the future of public service television in the UK in the 21st century, **A Future for Public Service Television: Content and Platforms in A Digital World**, (University of London, 2016).
- Alexandra Buccianti and Sarah El-Richani, After the Arab uprisings: the prospects for a

media that serves the public, **Policy Briefing**, 14, BBC media action, (September 2015).

- Harding Phil, Public Service Media in Divided Societies: Relic or Renaissance? **Policy Briefing,** 15**,** BBC Media Action, (October 2015).
- Ofcom’s Third Review of Public Service Broadcasting, **Public Service Broadcasting in the Internet Age**, (UK: 2 July 2015).
- Soroka Stuart and others. Auntie knows best? Public broadcasters and current affairs knowledge, **British Journal of Political Science**, Issue 4, (UK: October 2013).

Thesis

- Bouziane Zaid, **Public Service Television Policy and National Development in Morocco**, (Dissertation of Doctor), University of South Florida: College of Arts and Sciences ،2009.

Websites

- <http://aceproject.org/ace-ar/topics/me/mea/mec03>
- <http://aceproject.org/ace-ar/topics/me/meb/meb03a/meb03a01>
- <http://portal.unesco.org/ci/en/ev.php-url_id=1525&url_do=do_topic&url_section=201.html>
- <http://portal.unesco.org/ci/en/ev.php-url_id=1525&url_do=do_topic&url_section=201.html>
- <http://thehill.com/blogs/congress-blog/technology/139019-public-broadcasting-is-critical-to-our-democracy>
- <http://www.bbc.com/arabic/artandculture/2015/08/150817_bbc_calls_end_political_pressure>
- <http://www.ohchr.org/AR/ProfessionalInterest/Pages/InternationalLaw.aspx >
- <http://www.pbs.org/about/producing-pbs/editorial-standards/>
- <http://www.un.org/ar/udhrbook/pdf/UNH_AR_TXT.pdf>

- <http://www.un.org/ar/universal-declaration-human-rights/index.html>
- <https://www.article19.org/data/files/medialibrary/1794/model-psb-law-arabic.pdf>

Public Service

Broadcasting\Media

Cornerstone of Democracy



United Nations
Educational, Scientific and Cultural Organization



International Center for Human Sciences



Ministry of Culture (Lebanon)

Public Service Broadcasting\Media

Cornerstone of Democracy

Awsam Majid Ghanim

Publications of the International Center for Human Sciences\UNESCO

Byblos (Jubayl) – Lebanon

First Edition 2017

Printed in Baghdad – Iraq

ISBN No. 978-9953-9029-9-9

Summary

The book described "Public Service Broadcasting" and tried to put information as much as possible, which explains the concept and what is going on around it, it also covered the common themes contained in the sources of Public Broadcasting. Mostly, relying on the literature of the United Nations in English and the international media associations. The Arabic library has a weak interest about this subject because of the use of power to media, and there is only a small amount of researches.

The book's conclusions can be summarized with the following:

The Concept Of Public Service Broadcasting:

The concept of Public Service Broadcasting refers to the responsibility of the state to provide democratic media that is independent of any political or commercial pressure, and works according to the public interest of the community in all its categories without any exclusion.

Recently, Public Service Broadcasting is referred to "Public Service Media" in order to

deal with the public through digital media platforms.

The Concept Reference:

The term "Public Service Broadcasting" was shown with radio in 1920 in the United Kingdom for the interest of providing citizens with the participation means of public communication. Public Service has a depth derived from the idea of public interest and public administration in England at the end of the fifteenth century, and the subsequent of economic developments that created the emergence of public right principle, where citizens were given freedom of opinion and debate in the public domain.

The concept of the Public Service Broadcasting is linked to the term "Public Space" produced by the philosopher Immanuel Kant, who brought it to circulation when he gave a great importance to the Public Space in forming opinions and ideas.

The discussion or dialogue inside public Spaces within the framework of rationality, clarity, transparency, morality, non-exclusion and violence contributes to the

treatment of social problems and establishes the ethics of the contemporary society. As Jürgen Habermas says.

The Broadcasting Classification:

There are many categories for broadcasting or media, most notably is the modern classification which divides broadcasting into: Public Service Broadcasting, Government Broadcasting, and Commercial / Private Broadcasting.

The Standard :

The contemporary normative model reached by societies is the Universal Declaration of Human Rights of 1948, which included in article 19 communication and media. Universal human rights standards are the philosophical form of the Public Service Broadcasting role in society, and the range it works in.

Setting up Public Service Broadcasting Standards:

In the course of its tasks, Public Broadcasting is expected to contribute to wider and longer benefits to the entire society, through

accessible programs to all residents, taking into account all interests, and this is what the minority receives. And to keep away from special interests of the government.

Public Service Broadcasting Standards:

It has been shown that there are six standards for the Public Service Broadcasting, applying them leads to the supposed role of the service towards the community. They are: Universality, Diversity, Independence, Distinctiveness, Accountability and Innovation.

Application Of Standards:

The application of Public Services Broadcasting to its standards is based on a set of principles, including: being non-partisan and non-profit, only for the public interest, and provide national coverage, complemented by regional services, and comprehensive balanced news, it should be a forum for public discussion through talk shows, and has innovative, diverse, and authentic programs. It must be appropriately and safely funded to protect it from arbitrary interference.

The Duality Of Public Service Broadcasting And Democracy:

Public Service Broadcasting is the form of media that democratic countries must provide to their societies. It is a critical, cultural, and democratic factor, as it promotes social, political, cultural citizenship and social cohesion. Thus, the function of the Public Service Broadcasting in society is linked to a fundamental relationship with democracy.

Public Service Broadcasting In Elections:

Public Service Broadcasting is the institution that is able to provide a neutral media coverage of the elections through the balanced, in-depth and detailed preparation of electoral coverage at the highest level of integrity and objectivity.

Strengthening The Public Service Broadcasting Of Civil Society:

Public Service Broadcasting reinforces the civil society, through the non-discrimination of any party in any of its programs. It is an essential tool for ensuring pluralism and social harmony.

Funding The Public Service Broadcasting:

The production of high quality programs according to the standards of Public Service Broadcasting, requires a large and stable source of income. There are four forms of funding: funding through government grants, funding from license fees, hybrid funding, and funding from production houses.

Internet And Public Service Broadcasting:

The role of the Public Service Broadcasting in the digital age is to protect the society from the comprehensive unilateralism in the multimedia world by creating a social bond. It is a reliable source that can be depended on, at a time when there is not much reliable information.

The Environment Of Public Service Broadcasting:

The political environment of the community is an important foundation for the expected role of the Public Service Broadcasting. Sometimes the environment is not appropriate, such as social and political problems and divisions, or when there is no

promotion to the idea of public service and a social medium that is ready and able to support the service. The Public Service Broadcasting may also be in front of great commercial competition. All of that puts the Public Service Broadcasting in a difficult challenge, and it has to work harder to protect the society.

Organization And Accountability:

The Public Service Broadcasting is supposed to be administratively organized independently of direct government control and any form of political pressure. This is achieved through a board of trustees acting as a barrier between the activity of General Manager of the service and the political authority. On the other hand, this freedom must be accountable to specific authorities, in a particular, transparent, and explicit manner to ensure the independence of the service.

Arabic Public Service Broadcasting:

Media models in the Arab countries are generally not independent and subject to many pressures, and they do not achieve The Public Service with a comprehensive

horizon. There is also a great mix between Public Service Broadcasting and Government Broadcasting. Some assume that they are synonymous concepts, while they are radically different.

The law of Arabic media institutions funded by public funds is not required to work under the Public Service Broadcasting explicitly, except Iraq.



United Nations
Educational, Scientific
and Cultural Organization



International Center
for Human Sciences - Byblos
under the auspices of UNESCO

Republic of Lebanon



وزارة الثقافة
Ministère de la culture

Public Service Broadcasting\Media

Cornerstone of Democracy

Awsam Majid Ghanim

2017

